

بلغ ما عارضه
سأله عن ذلك

المفرونة بلقط الاجازة فهي في الصحة والقوة شبهة بالمناولة المفرونة بلا جاز وهو علم
الفصل السادس من اقسام الاخذ ووجوه النقل اعلم
 الراوي للطالب بان هذا الحديث وهذا الكتاب سماعه من فلان او روايته مقتضا
 على ذلك من غير ان يقول اروه عني او اذنت لك في روايته وتجد ذلك فهذا عند
 كثير من طرقي يجوز له روايته ذلك عنه ونقله حكى ذلك عن ابن جريج وطواف
 من الحديث في الفقهاء والاصلين والظاهرين وقطع ابو نصر ابن الصبان في الشا فحين
 واختاره ونصره ابو العباس الوليد بن كمال الخري المالك في كتاب الاجازة في تجوز
 الاجازة وحكي الفاضل ابو محمد بن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب القاميل
 بين الراوي والواهي عن بعض اهل الظاهر انه ذهب الى ذلك واجمع له وزاد قال
 لو قال له هذه روايتي لكن لا تروها عني كان له ان يروها عنه كما لو سمع منه حديثا
 ثم قال له لا تروها عني ولا اجزه لك لم يضره ذلك ووجه مذهبها ولا اعتبار ذلك
 بالقرابة على الشيخ فانه اذا فرغ عليه شيئا من حديثه واقر بانه روايته عن فلان بن
 فلان جاز له ان يرويه عنه وان لم يسمعه من لفظه ولم يقل له اروه عني او اذنت لك
 في روايته عني والله اعلم والمختار ما ذكره عن غير واحد من المحققين وغيرهم من انه لا يجوز الرواية
 بذلك وبه قطع الشيخ ابو حامد الطوسي من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك وهذا انه قد
 يكون ذلك مسموعه وروايته ثم لا ياذن في روايته عنه لكونه لا يجوز روايته خلا
 يعرفه فيه ولم يوجب منه التلفظ به ولا ما ينزل منزلة تلفظ به وهو تلفظ

قد راى بعض السعديين
الشيخ في بعض ما عارضه
بعض ذلك وما العن مسدود

الفاري عليه وهو يسمع ويقر به حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك حديثا
 واخر ناصدا وان لم ياذن له فيه وانما هذا كالتشاهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم
 شهادته بشي فليس لمسمع ان يشهد على شهادته اذا لم ياذن له ولم يشهد على شهادته
 وذلك مما سارت فيه الشهادة والرواية لان المعنى يجمع بينهما في ذلك وان
 افرقنا في غيره ثم انه يجب عليه العمل بما ذكر له اذا صح اسناده وان لم يجز
 له روايته عنه لان ذلك يكفي فيه حجة في نفسه والله اعلم
الفصل السابع من اقسام الاخذ والنقل الوصية بالكتاب
 بان يوصي الراوي كتاب برونه عند موته او شفقه لشخص فزوي عن بعض السلف
 رضي الله عنهم انه يجوز بذلك رواية الموصي له بذلك عن الموصي الراوي وهذا بعيد
 جدا وهو ايمان له عالم او متناول على انه اراد ان روايته على سبيل الوجادة التي لا
 شر فيها ان شاء الله تعالى وقد اخرج بعضهم لذلك تشبيهه بقسم العلم وقسم المناولة
 ولا يصح ذلك قال لقول من جوز الرواية بغير الاعلم والمناولة مستند اذ كانا
 لا يفرق بينهما ولا قريب منها ههنا والله اعلم
الفصل الثامن من الوجادة
 وهي مصدر لوجد بمجد مؤلفين مسموع من العرب ويؤيدون المعافاة من كتاب الله واني
 العلامة في العلوم ان المؤلفين قد عوا قوام وجادة في اخذ العلم من صحفة من غير
 شاع ولا اجازة ولا مناولة من تفرق العرب من مصادر وجد للنميرين المعاني
 اختلفت في قولهم وجدضالته وجدانا ومطوية وجدوا وفي الغضب موحدة وفي

الغنى جدا وفي الحب وجراد مشال لوجادة ان يقف على كتاب شجر فيه اجاديش
 برويها خطه ولم يلقه اولقيه ولكن لم يسمع منه ذلك التي وجده خطه ولا له منه
 اجازة ولا يحكيها فله ان يقول وجبت خط فلان بن فلان او قرأت خط فلان
 او في كتاب فلان خطه اجري فلان بن فلان ويذكر شيخه ويسوق شيئا من الاسناد
 والمنز او يقول وجبت او قرأت خط فلان عن فلان ويذكر النبي جده ومروقه
 هذا النبي اسم طيه العمل قدما وحديثا وهو من باب المنقطع والمرسل غير انه اخذ
 شوبا من الاتصال بقوله وجبت خط فلان في زمانه اذ لم يعصم قدرا الذي وجد
 خطه وقال فيه عن فلان او قال فلان وذلك ندر ليس فيجب اذا كان بحيث
 يؤهم سماعه منه على ما سبق في نوع النبليس وجازف بعضهم فاطلق فيه حديثا
 واخرى ناوا تنفرد ذلك على فاعله واذا وجد حديثا في ناليف شجر وليس خطه
 فله ان يقول ذكر فلان او قال فلان اجري فلان او ذكر فلان عن فلان
 وهذا منقطع لم يأخذ شوبا من الاتصال وهذا كله اذا وثق بانه خط المذكور
 او كتابه فان لم يكن كذلك فليقل بلغني عن فلان او وجبت عن فلان او نحو ذلك من
 العبارات وليفصح بالمشهد فيه بان يقول ما قاله بعض من تقدم قرأت في
 كتاب فلان خطه واخرى فلان انه بخطه او يقول وجبت في كتاب فلان
 انه بخط فلان او في كتاب ذكر كائنه انه فلان بن فلان او في كتاب قيل انه
 بخط فلان واذا اراد ان ينقل من كتاب منسوب الى مصنف فلا يقل قال فلان

كذا وكذا الا اذا وثق بخطه النسخة بان فابها هو او ثقة غير باصول متعدية كما
 ثبتنا عليه في اخر النوع الاول واذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل بلغني عن فلان
 انه ذكر كذا وكذا او وجبت في نسخة من الكتاب لفلان وما اشبه هذا من العبارات
 وقد تسامح اكثر الناس في هذه الايام بالاطلاق للفظ الجانم في ذلك من غير
 تحري فثبت فطالع اجريهم كتابا منسوبوا الى مصنف مجز ومنقل منه عنه من غير
 ان يتو بصحة النسخة فابلا قال فلان كذا وكذا او ذكر فلان كذا وكذا او الصواب
 ما قد مرناه فان كان المطالع عالما فطنا بحيث لا تخفى عليه في الغالب مواضع
 الا سقاط والسقط وما اجيل عن جرحه من غيرها وان تجزله اطلاق
 اللفظ الجانم فيما يحكيه من ذلك والى هذا فيما احبب شروخ كثير من المصنفين
 فيما ثلوه من كسبه لنا من العلم عند الله تعالى هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق
 الواحدة واما جواز العمل اعتمادا على ما يوثق به منها فقد وينا عن المالكية ان معظم
 الحديث والفقه من المالكية وغيرهم لا يرون العمل بذلك وحكي عن الشافعي وطائفة
 من نظار اصحابه جواز العمل به قلت قطع بعض المجتهدين من اصحابه في اصول
 الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به وقال لو عرض ما ذكرناه على جملة
 المجتهدين لا يوثق به وما قطع به هو الذي لا يتجدد عنه في الاخصار المتأخرة فانه
 لو توقف العمل فيها على الرواية لا يتجدد باب العمل بالمنقول بعد شرط الرواية
 فيها على ما تقدم في النوع الاول والله اعلم

بعض

بها عاود
 ان يكرر

في كتابه من القرآن والسنن والروايات

النوع الخامس والعشرون في كتابه
الحديث وكيفية ضبط الكتاب ونفيته
الصدر الأول رضي الله عنهم في كتابه الحديث فمنهم من كره كتابه الحديث والعلم
وأمروا بحفظه ومنهم من أجاز ذلك ومن روي عنه كراهة ذلك عن ابن
مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحرقه
فيلزم في صحيحه ومن روي عنه إباحة ذلك أو فعله علي وأبنته الحسن وأبنته عبيدة
بن جراح بن العاص في جمع الخبرين من العجوبة والتأخير رضي الله عنهم أجمعين ومن صحح
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على جواز ذلك حيث أتى شاهد اليمنى
في التماسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئا سمعه من خطبه
عام في حج مكة وقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا إلي شاهدا ولعله صلى الله عليه
وسلم أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان ونهى عن الكتابة عنه من وثق
بحفظه مخافة الأتكال على الكتاب ونهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم الإخلال
ذلك بحفظ القرآن العظيم وأذن في كتابته حين أقر ذلك وأجبرنا
أبو الفتح بن عبد المنعم الفراء في قراءة عليه بنينا بوجدها الله اجترأ أبو المعالي الفارسي
أما حافظ أبو بكر البهقي أما أبو الحسين بن بشران أما أبو عمرو بن السكاك ساجل بن يحيى
سالم بن أحمد بن الوليد هو ابن مسلم قال كان الأوزاعي يقول كان هذا العلم كما

في كتابه من القرآن والسنن والروايات

للمصنف

ينفذاه الرجال بينهم فلا دخل في الكتب دخل فيه غير أهله ثم أنه زال ذلك الخلاف
واجتمع المسلمون على تسوية ذلك وإباحته ولولا ندوينة في الكتب لدرست في الأعصر
الأخرى والله أعلم ثم إن على كنية الحديث وطلبه صرف لجهة إلى ضبط ما يكونونه
أو يحصلونه بخط الخبير من رويهم على الوجه الذي رويوه شكلا ونقطة من معهما
الانبات وكثيرا ما يشاؤون بذلك لو أتوا بذهنه ويقتضيه وذلك في جميع العجوبة
فإن الإنسان معرض للنسيان وأول الناس أول الناس والعجماء المكتوب يمنع من استجابه
وشكله يمنع من أشكاليه ثم لا ينبغي أن ينسخ بغيره الواضح الذي لا يكاد يلبس وقد
أحسن من قال ما يشك ما يشك وقرأت بخط صاحب كتاب بخت الخط وروى
عن إبراهيم البغدادي فيه أن أهل العلم يكرهون الإجماع والإعراب في المتن
وحتى غيرهم غير قوم أنه ينبغي أن يشك ما يشك وما لا يشك وذلك لأن المتن
وغير المتن في العلم لا يمين ما يشك ما لا يشك ولا صواب الإعراب من خطابه والله أعلم
وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك جدها ينبغي أن يكون اعتناء من ينسخ
ما يلبس بضبط المتن من أسماء الناس أكثر فانه لا تستبدل كتابا بغيره ولا
لا تستبدل عليها بما قبل وبعد **الثاني** يستحب في الألفاظ المشككة أن يكرر
ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها فباله ذلك في الحاشية مفردة
مضبوطة فإن ذلك أبلغ في إبانها وأبعد من النسيان وما ضبطه في أثناء الاستطراد
نما داخله نقط غير وشكله عا فقه وحجته لا سيما عند قه الخط وضيق

الأسطر وبهذا جرى تسمي جماعة من أهل الضبط والله أعلم **الثالث** يمكن أن يخط
 الدقيق من غير أن يفتن فيه زويبا عن جنبل بن يحيى قال رأيت أحمد بن حنبل وأنا أكتب
 خطا دقيقا فقال لا تفعل لتخرج ما تكون إليه شحونك وبلغت عن بعض المتأخرين
 أنه كان إذا رأى خطا قبيحا قال هذا خط من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ذلك
 هو مثل أن لا يجد في الورق سعة أن يكون رجا لا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه يحمل
 كتابه ويحرقه **الرابع** يختار له في خطه التحقيق دون الشوق والتعليل بلغنا عن ابن
 قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه شر الكتابة المشوشة والاهتزاز
 والجود الخطأ بينه والله أعلم **الخامس** كاتبة الحروف بالحجة بالقطر كذلك
 ينبغي أن تضبط المملاات غير المحجمة بعلامته الإهال لذلك على علم المملاات
 وسبيل الثاني في ضبطها مختلف فمنهم من يقلب النقط فجعل النقط الذي فوق الخاء
 تحت ما يشاكلها من المملاات وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المملاة
 تكون مبسوطة صفا والتي فوق السين المحجمة تكون كالأما في ومن الناس من يجعل
 علامة الإهال فوق الحروف المملاة كلامه الطفر مضمجة على قفاها ومنهم
 من يجعل تحتها كالمهالة كجاء مفردة صغيرة وكذا تحت اللام والطاء والصاد
 والسين واليدين وسائر الحروف المملاة الملتبسة مثل ذلك فلهذه وجوه من علامات
 الإيهام شائعة معروفة وهناك من الجملات ما هو موجود في كثير من الكتب
 القديمة ولا يقبل له كثير من علامات من يجعل فوق الحروف المملاة خطا صغيرا

في ضبط الحروف والاصطلاح والاعراب في كتاب من المصنفين

وعلامة من يجعل تحت الحرف المملا مثل الهنزة والله أعلم **السادس**
 لا ينبغي أن يضطج مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة
 كجعل من جمع في كتابه يترى آيات متخلفة ويترى من الألف والياء والحرف واحد
 من أمه أو حرفين وما أشبه ذلك فإن يترى في أول كتابه أو آخره من هذه العلامات
 والرموز فلا بأس ومع ذلك فالأول أن يكتب من مزركب عند كل رواية
 زواياها بما له مختصرا ولا يفتن على العلامة ببعضه والله أعلم **السابع**
 ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما ويترى من يكتفي بكتابة ذلك
 من الأئمة أبو الناد وأحمد بن حنبل وابن هبم بن اسحق الحري ومحمد بن جرير الطبري رضي
 الله عنهم واستحبت الخطيب إذا فطن أن تكون الدارة عقلا فإذا عارض فكل حديث
 يترى من عرضه ينقط في الدارة التي يليه نقطة أو خط في وسطها خطا قال وقد
 كان بعض أهل العلم لا يثبت من سماعه إلا بما كان كذلك أو في مجاهده والله أعلم
الثامن يمكن له في مثل عبد الله بن فلان بن فلان أن يكتب بعده آخر سطره والباقي
 في أول السطر الآخر وكذلك يمكنه في عبد الرحمن بن فلان وفي سائر الأسماء المشتهرة
 على التعبد لله تعالى أن يكتب بعده آخر سطره واسم الله مع سائر التثنية في أول
 السطر الآخر وهكذا يمكنه أن يكتب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه
 ذلك والله أعلم **التاسع** ينبغي له أن يحفظ على كفيه الصلاة والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند ذكره ولا يستلم من ذكره ذلك عند ذكره فإن ذلك من أركان

في آخر سطره يكتب في أول
 السطر الذي يليه

الفوائد التي سجلها طلبة الحديث وكثبته ومن اغفل ذلك حرم خطا عظيما وقدروا بنا
 لاهل ذلك منامات صالحة وما يكتسبه من ذلك فهو دواء يبينه لا كلام برونه
 فلذلك لا ينبغي فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الاصل وهكذا الامر في الشئ
 على الله سبحانه عند ذكر اسمه يورث رجل مبارك وتعالى وما ضاع في ذلك واذا
 وجد ذلك قد جات به الرواية كانت احب اليه باثباته وضبطه اكن وما وجد
 في خطاي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله عنه من اغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى
 الله عليه وسلم فلعل سببه انه كان يرتب التقيد في ذلك بالرواية وغير عليه
 انصافا في ذلك في جميع مرققه من الرواية قال الخليل بن كروم بلغني انه كان
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقا لا خطا قال وقد خالفه غيره من المذاهب
 المتقدمين في ذلك وزوا عن علي بن الحسين بن عبد العظيم الغنوي فلا ما
 تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وزعمنا
 فنبض الكتاب في كل حديث حتى ترجع اليه ثم لم ينجب في اثباتها نصيب
 احدها ان يكتبها منقوصة صورة تامرا اليها حتى فن او نحو ذلك والناظر ان
 يكتبها منقوصة معنى بان لا يكتب وسلم وان وجد ذلك في خط بعض المتقدمين
 سمعت ابا القاسم منصور بن عبد المنعم وام المؤمنين بنت ابي القاسم يقرأ عليهما فلا
 سمعنا ابا البركات عبد الله بن محمد الفراء لفظا قال سمعت لمقرئ ظريف بن محمد يقول
 سمعت عبد الله بن محمد بن اسحق الكاظم قال سمعت ابي سمعت حمزة الكاظمي يقول كنت

شحن

في الرواية
 في الخطا
 في الخطا

في الخطا
 في الخطا

اكتب الحديث وكنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا اكتب وسلم قرأت
 النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي ما لك لا تكتب الصلاة على قال
 فاكبت بعد ذلك صلى الله عليه الا كبت وسلم وقع في الاصل في شيخ المقرئ
 ظريف عبد الله واما هو عبد الله بن النضر ومحمد بن اسحق ابو عبد الله بن
 مندة فعقوله الحافظ اذا مجروره قلت وفيه ايضا الاقصار على قول
 عليه السلام والله اعلم **العاشر** على الطالب مقابلة كتابه باصل غايه وكتاب
 شيخه الذي يرويه عنه وان كان اجازة في زوينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما
 انه قال لابنه هشام كبت قال نعم قال عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب
 وزوينا عن الشافعي الامام وعنه بن لا كبت قال لا من كبت ولم يعارض كبت دخل
 الخلا ولم يستخج وعنه الاخفش قال اذا نسخ الكتاب ولم يعارضه شيخ ولم
 يعارضه خراج انجمن ان افضل المعارضه ان يعارض الطالب بنفسه كتابه
 بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال حديثه اياه من كتابه لا يجمع ذلك من وجوه الاحياء
 والافان من الجائزين والمجموع فيه هذه الاوصاف نقص من منتهى يقدر
 ما فانه منها وما ذكرناه اول من اطلاق في الفضل الجارودي الحافظ الهروي قوله
 اصدق المعارضه مع نفسك ونسجت ان ينظر معه في نسخة من حضور من
 السامعين ممن ليس معه نسخة لاسيما اذا اراد النقل منها وقد روى عن علي بن
 معين انه قيل عن من ينظر في الكتاب والمحدث يقرب اهل الجوزان كبريت بذلك عنه

رواه عن الجارودي
 رواه عن الجارودي
 رواه عن الجارودي

فَقَالَ مَا عِنْدِي فَلَا تَحْزَنْ وَلَكِنْ عَامَّةُ الشُّيُوخِ هَكَذَا تَسْمَعُهُمْ قُلْتُ وَهَذَا مِنْ
 مَذَاهِبِ أَهْلِ الشَّدِيدِ فِي الرِّوَايَةِ وَشَيْئَانِ فِي كِتَابِهِمْ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالصَّحِيحُ
 أَنْ ذَلِكَ لَا يَشْتَرُطُ وَأَنَّهُ يَصَحُّ السَّمْعُ وَلَنْ يَنْظُرَ أَصْلًا فِي الْكُتُبِ خَالَةَ الْفَرَاةِ وَأَنَّهُ لَا
 يَشْتَرُطُ أَنْ يُقَابِلَهُ بِنَفْسِهِ بَلْ كَفِيهِ مُقَابَلَةُ نُسْخَتِهِ بِأَصْلِ الرَّوْيِ وَأَنْ كُنْ ذَلِكَ خَالَةَ الْفَرَاةِ
 وَأَنْ كُنْتَ مُقَابِلَهُ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ ثَقَّةً مَوْثُوقًا بِضَبْطِهِ قُلْتُ وَكَانَ
 أَنْ كُنْ مُقَابِلَهُ بِفَرْجٍ قَدْ قُبِلَ الْمُقَابَلَةُ الْمَشْرُوعَةُ بِأَصْلِ شَيْخِهِ أَصْلَ السَّمْعِ وَلَكِنَّ
 إِذَا قَابَلَ بِأَصْلِ الشَّيْخِ الْمُقَابِلُ بِأَصْلِ الشَّيْخِ لِأَنَّ الْخَرْجَ الْمَطْلُوبَ أَنْ كُنْ
 كِتَابًا لَطَائِبٌ مُطَابِقًا لِأَصْلِ سَمَاعِهِ وَكَتَابَ شَيْخِهِ فَسَوَاءٌ جِئَ ذَلِكَ بِوَسْطَةٍ
 أَوْ بغيرِ وَسْطَةٍ وَلَا يَجُزِّي ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ قَالَ لَا يَصَحُّ مُقَابَلَتُهُ مَعَ إِجْرَائِهِ بِنَفْسِهِ وَلَا
 يُقَالُ غَيْرُهُ وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِ الشَّيْخِ وَسْطَةٌ وَلِيُقَابَلَ نُسْخَتُهُ بِالْأَصْلِ بِنَفْسِهِ
 خَرَجَ فَاجْتَنِبَ كُنْ عَلَى ثِقَةٍ وَتَقَرُّنَ بِمُطَابَقَتِهَا لَهُ وَهَذَا مَذْهَبُ مُشْرُوكٍ وَهُوَ مِنْ
 مَذَاهِبِ أَهْلِ الشَّدِيدِ لَمْ تُوضَعْ فِي إِعْصَارِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَارَضْ
 كِتَابُهُ بِالْأَصْلِ أَصْلًا فَقَدْ سَبَّلَ الْأَسْنَادُ أَبُو اسْحَى الْأَسْفَرَانِي عَنْ جَرَّازٍ رَوَاهُ مِنْهُ
 فَلَجَّازَ ذَلِكَ وَأَجَارَهُ الْخَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الطَّيْبِيُّ لِأَيْضًا وَهُوَ شَرْحُهُ فَذَكَرَ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ
 أَنْ تَكُونَ نُسْخَتُهُ تُقْلَتُ مِنَ الْأَصْلِ وَأَنْ يُتَرَنَّ عِنْدَ رَوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يُعَارَضْ وَحَكَى عَنْ
 شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِي أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ الْأَعْمَلِيَّ هَلْ الرَّجُلُ أَنْ تَحْدِثَ بِمَا لَبِثَ
 عَنْ الشَّيْخِ وَلَمْ يُعَارَضْ بِأَصْلِهِ فَقَالَ نَعَمْ وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارَضْ قَالَ

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِي فَإِنَّهُ رَوَى لَنَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فَالْأَجْرَانِ فَلَا تَنْ
 وَلَمْ يُعَارَضْ بِالْأَصْلِ قُلْتُ وَلَا يَدْرِي شَرْطُ ثَابِتٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ نَاقِلَ النُّسخَةِ
 مِنَ الْأَصْلِ فَتُسَقِّمَ النُّسخَةُ بِصَحِّحِ النُّسخِ قُلْتُ لَيْسَ السَّقَطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ أَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ
 يُرَاعَى فِي كِتَابِ شَيْخِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ قَرَأَهُ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِحَدِيثِهِ مِنْ كِتَابِهِ وَلَا يَكُونُ
 كَطَائِفَةٍ مِنَ الطُّلَبَةِ إِذَا رَأَوْا سَمَاعَ شَيْخٍ لِكِتَابٍ قَرَأَهُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ نُسْخَتِهِ أَنْفَقَتْ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَادِي عَشَرَ** الْمُخْتَارُ فِي دِفْعَةِ تَخْرِجِ النَّاقِطِ فِي الْحَوَائِثِ وَتَحْتِ
 الْحَقِّ بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ مِنْ مَوْضِعٍ سَقَطَ مِنْهُ الشَّرْطُ خَطَا صَاعِدًا أَوْ نَازِلًا
 يُعْطَنُ مِنَ الشَّرْطِ عِطْفَةً يُسَبِّرُهُ إِلَى جِهَةِ الْخَاشِيَةِ أَلَيْسَ كَيْتُ فِيهَا الْخُشُوعُ أَوْ
 فِي الْخَاشِيَةِ كَيْتُ الْحَقِّ مُقَابِلًا لِلنَّظَرِ الْمُتَعَطِّفِ وَلَكِنْ ذَلِكَ فِي خَاشِيَةِ ذَاتِ الْيَمِينِ
 وَأَنْ كُنْتَ تَلِي سَطْرَ الْوَرَقَةِ أَنْ تَشَعَّ لَهُ وَلَيْكِنَهُ صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الْوَرَقَةِ
 لَا نَازِلًا إِلَى اسْفَلٍ قُلْتُ وَإِذَا كَانَ الْحَقُّ سَطْرًا أَوْ سَطُورًا فَلَا يَنْبَغِي
 بِسَطُورِهِ مِنْ اسْفَلٍ إِلَى أَعْلَى بَلْ يَنْبَغِي هَامِشًا عَلَى اسْفَلٍ نَحْوِ كَيْتُ كُنْ مِنْهَا هَامِشًا
 إِلَى جِهَةِ بَاطِنِ الْوَرَقَةِ إِذَا كَانَ الْخَرْجُ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ وَإِذَا كَانَ فِي جِهَةِ الشِّمَالِ
 وَقَعَ مِنْهَا هَامِشًا إِلَى جِهَةِ طَرَفِ الْوَرَقَةِ ثُمَّ كَيْتُ عِنْدَ نِهَايَةِ الْحَقِّ صَحِّحٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ
 مَعَ صَحِّحٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ فِي آخِرِ الْحَقِّ الْكَلِمَةَ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الْكُتُبِ فِي مَوْضِعِ
 الْخَرْجِ لِيُؤْذَنَ بِإِصْطِلَاحِ الْكَلَامِ وَهَذَا أَحْيَانًا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الصُّنْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ
 وَاحْتِيَاؤُ الْقَاضِي لِي مُحَمَّدِ بْنِ خَلْدٍ صَاحِبِ كِتَابِ الْقَابِلِ مِنَ الرَّوْيِ وَالْوَاغِي

من ابدال المشرق مع طائفة وابعد ذلك بمن فري اذ زب كلمة شحي في الكلام مكررة
 خفيفة فهذا التكرار موقع لبعض الناس في توههم مثل ذلك في بعضه له واختار
 الفاضل من خلايد ايضا في كتابه ان مد عطفه خط التخرج من موضعه حتى يلحقه
 بآول الجوز في الحاشية وهذا ايضا غير مرضي فانه وان كان فيه زيادة بيان فهو
 تجميع للكاتب وتسويده لا يستعمل عند كثرة الاكافات والله اعلم
 واما الحاشية الثانية التي صاعدا الى اعلا الورقة لئلا يخرج بعلة نص آخر
 فلا يجلب ما يقابلها من الحاشية فان غاله لو كان كبا لاول نازلا الى اسفل
 واذا كبا لاول صاعدا فما يجد بعد ذلك من فقر يجد ما يقابلها من الحاشية
 فان غاله وقلت ايضا يخرج في جهة اليمين لانه لو خرج في الجهة
 الشمال فرمما ظهر بعد في السطر نفسه نقص آخر فان خرج قبل امه فلا
 جهة الشمال ايضا وقع بين الخرجين اشكال وان خرج الثاني في الجهة اليمين
 التفت عطفه شحرج جهة الشمال وعطفه خرج جهة اليمين او ثابا ثابا شبه
 ذلك الضرب على ما بينهما بخلاف ما اذا خرج الاول في جهة اليمين فانه
 حينئذ يخرج الثاني في الجهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم اشكال اللهم الا
 ان يتأخر النقص الى آخر السطر فلا وجه حينئذ الا يخرج في الجهة الشمال
 لقربه منها ولا ينفاء العلة المذكورة من حيث اننا لا نحكي ظهور نقص بعده
 واذا كان النقص في اول السطرنا لا يخرج في الجهة اليمين لا ذكرناه من القرب

معاستنوه واما ما يخرج في الحاشية من شرح او تبينه على غلط او اختلاف رواية
 او نسخة او نحو ذلك مما ليس من الاصل فقد ذهب الفاضل الحافظ عياض رحمه الله لا
 انه لا يخرج لذلك خط يخرج لئلا يدخل اللبس ويحجب من الاصل وانه لا يخرج
 لاهو من نفس الاصل لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبة
 او النسخة اذ انا به قلت التخرج اول اذك وفي نفس هذا التخرج ما يمنع
 الا لباشر هذا التخرج تكلف التخرج لاهو من نفس الاصل في ان خط ذلك
 التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما نقط الناقط وخط هذا التخرج يقع على نفس
 الكلمة التي من اجلها خرج التخرج في الحاشية والله اعلم **الثاني عشر من شان**
 الجواز المشتمل على الحاشية بالنسخ والتضييب والتبسيط في التجميع فهو كتابة
 صح على الكلام او عنده ولا يفعل ذلك الا فيما صح روايته ومضى غرضه انه غرضه
 للشك والاختلاف فيكتب عليه صح ليخبر انه لم يغفل عنه وانه قد ضبط صح
 على ذلك الوجه واما التضييب وليسمى ايضا التمرير فيجعل على ما صح
 وزوده لذلك من جهة النفل غرضه انه فاسد لفظا ومعنى او ضعيف او ناقص
 مثل ان يكون غير جاز من حيث العربية او كون او كون شاذا عند أهلها ما به
 اكثرهم او محققا او ناقص من جملة الكلام كلمة او اكثر وما شبه ذلك فمددنا
 هذا سبيله خط اوله مثل الصاد ويلزم في الكلمة المعلم عليها كذا لا يظن ضنا
 وكأنه صاد التجميع بمد تقادون حيا كتب كذلك ليقروا من ما صح مطلقا

لم يراعوا غرضه
 ان يحرروا له

من جهة الرواية وغيرها ومن ماصح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكل عليه
 الصحيح وكتب حرف ناقص على حرف ناقص اشعاراً بنفسه وترضيه مع صحة
 نقله وروايته ونسبها بذلك لمن ينظر في كتابه على انه قد وقف عليه ونقله على
 ما هو عليه واجل غيرة قد يخرج له وجهها صحيحاً وبظهر له بعد ذلك في صحته
 ما لم يظهر له الا ان لو غير ذلك واصح على ما عده لكان من غير ضال لا وقع فيه
 غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهور المصواب فيما انكروه والفساد فما
 اصحوه واما ثبوت ذلك صفة فقد بلغنا عن ابي القاسم ابراهيم بن محمد اللغوي
 المعروف بابن الاقلبي ان ذلك لكون الحرف مقلداً لا يتجه لقراءة كما
 ان الصفة مقلد لها قلنت ولا نقلاً لما كانت على كلام فيه خلل اشبهت
 الصفة التي تجعل على كسر او خلل فاشبهت لها اسمها ومثل ذلك غير مستلزم
 في باب الاشعارات ومن مواضع النصيب ان يقع في الاسناد
 ان سال وانقطع فمن عادتهم نصيب موضع الإن سال والانقطاع وذلك
 من قبل ما سبق ذكره من النصيب على الكلام الناقص ويوجد بعض
 اصول الحديث القديمة في الاسناد التي يجمع فيه جماعة معطوفة اسماؤهم
 بعضها على بعض علامة تشبه الصفة فيما بين اسماؤهم فينبوهم من لا خبر له
 انها صفة وليست بصفة وكانها علامة ومثل فيما بينها اثبتنا كذا للعطف
 خوفاً من ان يجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى ثم ان بعضهم زعموا

قال الشيخ الافندي هذا الغاء وكسر الميم
 من اهل السنة كل من صدر له في علم الحديث
 من اصحاب الترمذي واما اعلم

اختر علامة الصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة النصيب والقطنة
 من خير ما اوشه الانسان والله اعلم **الثالث عشر** اذا وقع في الكتاب ما
 ليس منه فانه ينبغي عنه بالضرب او الحذف او غير ذلك والضرب خير من
 الحذف والحذف روي عن القاضي ابي محمد بن خلاد قال قال اصحابنا الحذف
 تهمته ولخبدي من اخبر عن القاضي عياض قال سمعت شيخنا ابا محمد
 شفيق بن العاص الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيخ
 يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شي لان ما يبشر منه ربما
 يصح في رواية اخرى وقد يمتنع الكتاب من رواية اخرى على شيخ آخر كون ما يبشر وحك
 من رواية هذا صحيحاً في رواية الاخر فيحتاج الى الحذف بعد ان يشرو هو
 اذا خط عليه من رواية الاول وصح عند الاخر الذي بعلامة الاخر عليه صحيح
 ثم انهم اختلفوا في كيفية الضرب فمن ينادي به محمد بن خلاد قال الجود الضرب
 ان لا يطمس المصروب عليه بل يخط من فوقه خطاً جيداً يتنازل على ابطاله ويقا
 من تحته ما خط عليه وروي عن القاضي عياض ما معناه ان اخيراً زلت
 الصابطين اختلفت في الضرب فأكثروا على مدا الخط على المصروب عليه مخطوطاً
 بالكلمات المصروب عليها وتسمى ذلك الشوايض ومنهم من يخطه ويثبت فوقه
 لكنه يعطف طر في الخط على اول المصروب عليه واخره ومنهم من يشفي
 هذا وذاك تشويهاً او تظليلاً لئلا يحرق اول الكلام المصروب عليه ينصفه



ولذلك في آخره وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر
منه وآخره وقد يكفي بالتحقيق على أول الكلام وآخره اجمع ومن الاستيلاج من
يستقيح الضرب والتحقيق كفي بل آية صغيرة أول ان بادة وآخرها وتحتها
صفتا كما يسميها أهل الحساب وربما كتب بعضهم عليه لاني قوله وإلي في آخره
ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى والله أعلم وأما
الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بن غلام الله مري
رحم الله على نقب به فروي عنه قال قال بعض أصحابنا ولاهما بان سطر
الذي لأن الأول كتب على جواب والثاني كتب على الخطاء فلخطاء أول بال بطل
وقال آخر من انما الكتاب علامة لا يقرأ فاول الحرف من الالباء ادلهما عليه
ولجودها صورة وجاء القاضي عياض آخر فصل في بياننا فرائد ان
تكرر الحرف ان كان في أول سطر فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن
التسوية والتشويه وان كان في آخر سطر فليضرب على اولها صيانة لآخر
السطر فان سلامة أوائل السطور وواخرها من ذلك اول فان انفق اجمعا في
آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر فان أول
السطر أول بالمرعاة فان كان التكرار في المضاف والمضاف إليه او في
الصفة او في الموصوف ونحو ذلك لم يراع حينئذ أول السطر وآخره بل راعى
الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط فلا يفصل بالضرب

٥٦
بينهما وتضرب على الحرف المشطرب من المكرر ردون المشطبه وأما الجوز
فتضرب الكسطة في حكمه الذي تقدم ذكره وتنوع طرقه ومن اعرفها مع انه الله
ما روى عن يحيى بن سعيد الشيوخ الإمام المالكي انه كان يماكب التي ثم اخذ
والى هذا يومى ما روى عن ابن هيثم النخعي رضي الله عنه انه كان يقول من الرواة
ان ترى في ثوب الرجل شفتيه مبداء والله أعلم **الرابع عشر** ليد في اختلافهم
فيه الروايات فاما بضبط ما خلف فيه كتابه جيد الثمين منها كالا يخلط و يشبه
فيفسد عليه امرها وسبيله ان يحل أولا من كتابه على رواية خاصة ثم ما كانت
من زيادة لرواية أخرى الحقها او من نقص اعلم عليه او من خلاف كبه اما في الحاشية
او غيرها معينا في كل ذلك من رواة ذاك السمة بتمامه فان من اليه بحرف
او اكن فعليه ما قد من ذكره من انه يبين المراد بذلك في أول كتابه او آخره
كلا يطول عهده به فينتى او يقع كتابه لا غير فيقع من مؤونه في حينه وعي
وقبله إلى الاقتصار على الروايات عند كثر الروايات المختلفة والكفى بعضهم
في الثمين ان خسر الرواية الملقاة بالجمرة فعلى ذلك ابو خذره الهروي من المشاركة
وابو الحسن الفايدي من المخاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقييد فاذا كان في
الرواية الملقاة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالجمرة وان كان فيها نقص
والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب جرح عليها بالجمرة ثم عاقل ذلك
يبين من الرواية الملقاة بالجمرة في أول الكتاب وآخره على ما سبق والله أعلم

الخامس عشر غلب على كبة الحديث لا قصار على الرمز في قولهم طرشا واخبرنا
غير انه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس اما حديثنا فيكتب منها طرشا والاخير
وهو النون والالف ورمبا اقتصر على الضمير منها وهو النون والالف
واما الاخير فكتب منها الضمير المذكور مع الالف ولا وليس بحسن ما فعله طرشة
مركبة اخبرنا بالالف مع علامة حديثنا المذكورة او لا وان كان الحافظ البيهقي معطاه
وقد كتبت في علامة اخبرنا بآء بعد الالف وفي علامة حديثنا ذاك في اولها
وتحت رأت في حقه الالب في علامة حديثنا الحافظ ابو عبد الله الحاكم وابو عبد الله
السلمي والحافظ احمد البيهقي رضي الله عنهم والله اعلم واذ كان الحديث اسنادا بان
او اكثر فانهم يكونون عندنا انفعال من اسناد الى اسناد ما صورته ج وهي مفرقة
مهملة ولم يأتنا عن احد من تلاميذنا من غيري ولا غيره اني وجدت بخط الاسناد الحافظ
اي عثمان الصابوني والحافظ اي مسلم بن الحجاج الليثي البخاري والفقير المحدث علي بن
الحسين بن حمم الله في مكانها بدلا عنها صحح من نسخة وهذا شعر كونه ان من الى صحح وحسن
اثبات صححها هنا لئلا يشوبهم ان حديث هذا الاسناد سقط ولئلا يترك الاسناد
الثاني على الاسناد الاول فيجعل اسنادا او اجزاه وحكي بعض من جعلوا
الرحلة من اسناد عثمان بن صفه بالفضل من الاصبهانين اهلها مهملة من النحول
اي من اسناد الى اسناد اخر وذاكرت فيها بعض اهل العلم من اهل العرب وكنت
له عن بعض من ائمت من اهل اهلها مهملة اشارة الى قولنا الحديث فقال

الحديث

الى اهل المغرب وما عرفت منهم اخلافا جعلوها مهملة وقول اهلهم اذا
وصل اليها الحديث وذكر انه سمع بعض البغداديين يقرأونها مهملة
وان منهم من يقول ذا انتهى اليها في القراءة حاويمر وسألت انا الحافظ الخال
ابا محمد عبد القادر بن عبد الله الهاوي رحمه الله عنها قد كنت اراها من جليلك تحول
بين الاسنادين قال ولا يلفظ بشي عند الانتهاء اليها في القراءة وانك لو فهمت
الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن احد من مشايخه وفيهم عديد كانوا
يحفظوا الحديث في وقته واخبرنا انا والله الموفق ان يقول افا في عند الانتهاء
اليها حاويمر فانه الحوط الخ وحده واجد لها والعلم عند الله **السادس عشر**
ذكر الحبيب الحافظ انه ينبغي للطالب ان يكتب بعد الشملة اسم الشيخ الذي سمع
الكتاب منه وكينه ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على خطه قال واذ كتبت
الكتاب المسموع فينبغي ان يكتب فوق شطر التسمية اسما من سمع معه وبارئ
وقت السماع وان لبت كتب ذلك في حاشية اول ورقة من الكتاب فكلما مر فطه
شيئا خافلت كتبه التسميع حيث ذكره الحوط له والجرى بان لا تخفى
على من يحتاج اليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفي ظهره وحيت لا تخفى موضعه
وينبغي ان يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط ولا ضيق جليل
في ان يكتب الشيخ المسموع خطه بالصحح وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب اذا
كان موثوقا به ان يقتصر على اثبات عامه بخط نفسه فقال ما قبل الثقات

ذلك وقد جسدني بمرو الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أي سعد المروزي عن أبيه عن
 جده من الإصمغانية أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة قال سجدت جراً على
 أحمد الفرضي سأله خطه ليكون حجة له فقال له أبو أحمد يابني عليك بالعرق
 فانك إذا عرفت به لا يكون بك جد وتصدق فيما تقول وتقول إذا كان غير ذلك
 فلو قيل لك ما هذا خطي أحمد الفرضي ما ذا تقول لهم ثم أن خط كاتب
 الشيعي الخري والأجنياط وبيان السامع والمتسمع منه بلفظ غير محمول بحال
 الشاهل فمن ثبتت اسمه وأخذ من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فأن كان
 مثبت السامع غير حاضر في جميعه لكن أثبتته معاً على أخبار من يثقون بحجبه
 من حاضر به فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى ثم إن من ثبتت سماعه في كتابه
 فبيح به كمانه آياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب وإذا كان آياه فلا
 يبيح به وروى عن الزهري أنه قال ياك وغلول الكس قيل له وما غلول
 الكس قال حبسها على أصحابها وروى عن الفضيل بن عياض عن
 الله عنه أنه قال ليس من فعال أهل الورع ولا من فعال حكام إن ياختصم
 رجل فحبسه عنه ومن فعل ذلك ففعل ظلم نفسه وفي رواية ولا من فعال العلماء
 أن ياختصم رجل وكاتبه فحبسه عليه فإن منعه آياه ففعل وظلم نفسه ولا من فعال العلماء
 على رجل الكوفة ثمانية آياه ففعل كمالاً فاضها حصص نعيمات فقال لصاحب
 الكتاب اخرج البنا كيك فما كان من سماع هذا الرجل خبيرك الزمناك وما

كان خطه اعفيناك منه قال ابن خلد شأت أبا عبد الله الزهري عن
 هذا فقال لا يبيح هذا الباب حكم الحسن بن هذا لأن خط صاحب الكتاب حال
 على ضاهه باستماع صاحبه معه قال ابن خلد وقال غير ليس
 وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن اسمعيل بن إسحق القاضي أنه يحكم إليه في ذلك
 فاطر ملياً ثم قال للمدعي عليه إن كان سماعه في كتابك خطه فليكن منك
 إن لم يكن وإن كان سماعه في كتابك خطه غيرك فأنشأ علمه قلن
 حصص نعيمات معبود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي جعفر وأبو عبد الله
 الزهري من أئمة أصحاب الشافعي واسمعيل بن إسحق لسان أصحاب مالك وإمامهم
 وقد تجاوزت أقوالهم في ذلك ويجمع حاصلها إلى أن سماعه غير إذا ثبتت في
 كتابه بضاهه فليكن منه إياه وقد كان لا يبيح وجهه ثم وجهه بأن ذلك
 بمنزلة شهادة له عنده فعليه إذا وها بما جئته وإن كان فيه بذلك ماله كالمين ثم
 من أجل الشهادة إذا وها وإن كان فيه بذلك نفسه بالسعي لا بغير الحكم لأجابه
 وأعلم عن الله تعالى ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخة إلا بعد المقابلة
 المرضية وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ أو يثبت فيها
 عند السماع ابتداءً إلا بعد المقابلة المرضية بالمتبوع كمن لا يثبت أحد بذلك
 النسخة غير المقابلة إلا أن يثبت مع النقل وعند ذلك النسخة غير مقابلة والله اعلم

النوع السادس والعشرون في صفه

في صفه
 على السماع الزهري
 بومس واسمها ما

رواية الحديث وشرط ادائه وما يتعلق بذلك وقد سبق
بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله هـ شدد قوم في الرواية فافطوا
 وتساءل فيها خروز ففطوا ومن اذهب الشد من ذهب من قال لا حجة الا
 فيما رواه الراوي من حفظه وتلك هي وذلك مروى عن مالك واهي حيفة رضي الله
 عنهما وذهب اليه من اصحاب الشافعي ابو بكر المديني والموزيقي ومنها
 مذهب من اعجاز الاعتماد في الرواية على كتابه غير انه لو اعاد كتابه وخرجه من
 يده لم يزل الرواية منه اجيب عنه وقد سبق جاكيتا لذهاب عن اهل
 الشافعي وابنه هاهنا في من ما تقدم من شرح وجوه الاخذ والتمسك ومن اهل
 الشافعي قوم يجمعوا كتابا مصنفه وتهاونوا حتى اذا طعنوا في السنن واجمع الهم
 حلم الجمل والشرع على ان زروها من نسخ مشترقة او مستعارة في غير مقابلة
 فعملهم الكاظم ابو عبد الله الحافظ في طبقات المجتهدين قال وهم يوقعون انهم
 في روايتهم صادقون قال هذا ما كثر في الناس وتعاطاه قوم من اكابر العلماء والمحققين
 بالصلاح قلنت ومن المشاهيلين عبد الله بن لهيعة المصري ترك الاجماع
 بروايته مع جلالة لشاهله ذكر عن يحيى بن حسان انه رأى في قوم ما يعهم
 جزئ يجمعوه من ابن لهيعة فنظر فيه فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث
 ابن لهيعة فجاء الى ابن لهيعة فاجلسه بذلك فقال ما اصنع بجيوتي بكتاب
 فيقولون هذا خبر عنك فاجلسهم به ومثل هذا وقع من شيوخ زماننا

هو القيسي روى عنه الشافعي
 رضي الله عنه

يحيى لا اجيبهم الطالب نجى او كتاب فيقول هذا روايتك فيمكنه من قول الله
 عليه من لا اله الا انت فحيث يحيل له البينة يصح ذلك له والصواب
 ما عليه الجمهور وهو الوسط بين الإفراط والتفريط فاذا قام الراوي في الاخذ
 والتحليل بالشرط الذي تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذي سبق
 ذكره جازت له الرواية منه وان اعانه وغاب عنه اذا كان الغالب من امره
 سلامته من التخييل والتدليل لا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب
 لو غيب شي منه وبك تخيل وتبدل له وذلك لان الاعتماد في باب
 الرواية على غالب النظر فاذا حصل اجزا ولم يشترط من يروي عليه والله اعلم هـ
تفريعات **ابوها** اذا كان الراوي ضيرا ولم يحفظ حديثه من فهم من
 حديثه واستعان بالامورين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عذب روايته في
 الفراء منه عليه واجتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن
 بالسلامة من التخييل بحيث روايته غير انه اول بالخلاف والمنع من مثل
 ذلك من البصير هـ قال الخطيب الحافظ والسماع بن البصير الا في الضمير
 الذين لم يحفظوا من الحديث ما سمعاه منه لكنه كتب لها بمثابة الجريد
 منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم والله اعلم هـ **الثاني**
 اذا سمع كتابا ثم اراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة بنسخة سماه
 غير انه سمع منها على شيخه لم يحسن له ذلك قطع به الامام ابو نصر بن الصباغ

وإذا ورد في نسخة من شيخه

القبيلة فيما بلغنا عنه وكذلك لو كان فيها شيخ شيخه فلا يجوز له الرواية منها
اعتمادا على مجرد ذلك إذ لا يؤمن أن يكون فيها زوايد ليست في نسخة سماعه
ثم وجدت الخطيب قد حكى بضد ذلك عن أكثر أهل الحديث فذكر فيها إذا
وجد أصل الحديث ولم يكتب فيه سماعه أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكت عنه
لا يصحها أن عامة أحباب الحديث منعوا من روايته من روايته من ذلك وكما
عن أنبوب التختياني ومحمد بن بكر البرسائي النخعي قلنا اللهم إلا أن
يكون له إجازة من شيخه عامة لروايته أو نحو ذلك فحوز له جليل الرواية
منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بل يقطع اجترأ أو
جئت من غير بيان للإجازة فيها والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل الشك
وقد جئنا فيما تقدم أنه لا يخفى في كل سماع عن الإجازة ليقع ما ينقطع في السماع
على وجه الشبهة وغير ذلك وأكثر من رواية بالإجازة وإن لم يذكر لفظها
فإن كان الله في نسخة سماع شيخه أو هي مشعومة على شيخ شيخه
أو مروية عن شيخ شيخه فينبغي له جليل في روايته منها أن يكون له
إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه وهذا ليس حسن
هذا قال الله له وله إجازة الإجازة إليه مائة في ما بناجدا والله أعلم
الثالث إذا وجد حافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظره فإن كان
يحفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه وإن كان يحفظه من غير كتابه فليست

أصح الروايات
الأصل

حفظه دون ما في كتابه إذا لم يشكك وحسن أن يذكر الأمر في روايته فيقول حفظ
كذا في كتابه هكذا فعل شعبة وغيره وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ
فليقل حفظه كذا ولا يشبه هذا من الكلام كذلك فعل شعبة الثوري وغيره والله أعلم
الرابع إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر لسماعه ذلك فعليه جليله وبعض
أحباب الشافعي أنه لا يجوز له روايته قلت هذا الخلاف ينبغي أن يثبت على
على الخلاف السابق فربما في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه فان ضبط
أصل السماع كضبط المسموع فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث يجوز
الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه وإن كان
لا يذكر إجازة جليله يشكك في ذلك ليس هذا إذا وجد شرطه وهو أن يكون الشايع
أخطئه أو خطئه من شؤبه والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من
نظر الثوري وغيره اليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك وهذا إذا لم يشكك
فيه وسكت نفسه إلى محضه فإن شكك فيه لم يجز الاعتماد عليه والله أعلم
الخامس إذا زاد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن كان عالما باللفظ
ومقاصدها جليل بما يحيل معانيها بسبب الله بمقاصد النفاوت بينهما فلا خلاف
أنه لا يجوز له ذلك وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير
تغيير فاما إذا كان عالما باللفظ فليست له في ذلك فاما الخلاف فيه السلف وأحباب
الحديث وإن باب اللفظ والمحول يجوز أن يكون لم يجوز بعض الحديث وطائفة

والفقيهان اختلفا في
غير ذلك فلا خلاف
ومذهب الشافعي رحمه الله
وأكثر أصحابه في جواز
الجوز له روايته

مِنَ الْفُهْمَاءِ وَالْأَصُولِينَ فِي الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَجَانَهُ فِي غَيْرِهِ وَالْأَصَحُّ جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ إِذَا كَانَ
 غَلَا بِمَا وَصَفْنَاهُ فَاطْعَانَهُ أَقْنَى مَعْنَى اللَّفْظِ الَّتِي بَلَّغَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ
 لِحَوَالِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الْأَوَّلِينَ وَكَيْفَ أَمَّا كَانُوا يَقُولُونَ مَعَهُ وَأَجْدَلُ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ
 بِالْفَاطِ تَخْلُفُهُ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَعْوَلَهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ثُمَّ إِنَّ هَذَا
 الْخِلَافَ لَا تَوَاهُجَانِ يَأُولَا بَرَأَهُ النَّاسُ فِيمَا نَعْلَمُ فِيمَا تَصَنَّفَتْ بَطُونُ الْكُتُبِ فَلَيْسَ
 لِأَحَدٍ أَنْ يَغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ وَبُثِّتَ بَدَلُهُ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ بِمَعْنَاهُ
 قَالَ الرَّوَاةُ بِالْمَعْنَى تَخَصُّصٌ فِيهَا مِنْ تَخَصُّصٍ مَا كَانَ عَلَيْهِمْ فِي ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَوْجُودِ
 عَلَيْهَا مِنْ الْحَرَجِ وَالنَّصَبِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ بَطُونُ الْمَوَاقِفِ
 وَالْكِتَابِ وَلَا تَنْتَهِ أَنْ يَمْلِكَ لَغِيْلُ اللَّفْظِ فَلَيْسَ بِمَلِكٍ لَغِيْلُ تَصْنِيفِ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
السَّادِسُ يَنْبَغِي مَنْ رَوَى حَدِيثًا بِالْمَعْنَى أَنْ يُبَيِّنَهُ بِأَنْ يَقُولَ أَوْ كَمَا قَالَ أَوْ حَقُّ هَذَا
 أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ رَوَى ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ أَبِي سَعْدٍ وَابْنِ الرِّدَاءِ
 وَابْنِ رُضَيٍّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَالْحَجِيبُ وَالصَّحَابَةُ أَنْ يَأْبَى السَّارِ وَأَعْلَمُ الْخَلْقُ بِمَا فِي
 الْكَلِمِ وَلَمْ يَكُنْ يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا لِحَقِّ قَائِلِ الْإِزَالِ لِمَعْنَاهُمْ بِمَا فِي الرَّوَاةِ عَلَى الْمَعْنَى
 مِنَ الْخَطِّ فَلَيْسَ — وَأَذَا شَبَّهَ عَلَى الْفَارِسِيِّ فِيمَا يَقْرَأُوهُ لَفْظَةً فَقَرَأَهَا عَلَى وَجْهِ
 يَشْكُ فِيهِ ثُمَّ قَالَ أَوْ كَمَا قَالَ فَهَذَا حَسْبُ وَهُوَ الصَّوَابُ فِي مِثْلِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ كَمَا قَالَ فَهَذَا
 إِنْ كَانَ مِنَ الرَّوَاةِ وَأَدْنَاهُ فِي رَوَاةِ صَوَابٍ بِمَا عِنْدَهُ إِذَا بَانَ شَيْءٌ تَرْتِطُ أَفْرَادُ ذَلِكَ بِالْفِطْرِ

الْأَجَانَةُ وَالْبَيِّنَاتُ قَرِيبًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **السَّابِعُ** هَلْ يَحْزُرُ الْخُصَارُ الْحَدِيثَ لِوَأَحَدٍ وَرَوَاةُ
 بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِمَنْعِ
 الْقَوْلِ بِالْمَنْعِ مِنَ النُّقْلِ بِالْمَعْنَى مُطْلَقًا وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَعَ تَحْوِيلِهِ إِلَى النُّقْلِ
 بِالْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ رَوَاهُ عَلَى النَّهْجِ مَرَّةً أُخْرَى وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ رَوَاهُ وَمِنْهُمْ
 مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ وَأُطْلِقَ وَلَمْ يُفَصَّلْ وَقَدْ رَوَى عَنْ جَاهِدَاتِهِ قَالَ نَقَضَ فِي الْحَدِيثِ
 مَا شِئْتُ وَلَا تَرُدُّ فِيهِ وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ وَأَنَّهُ يَحْزُرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَالَمِ الْعَارِفِ
 إِذَا كَانَ مَا تَرَكَهُ مُتَمَيِّنًا عَمَّا نَقَلَهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ بِحَيْثُ لَا يَخْلُ الْبَيِّنَاتُ وَلَا يَخْتَلِفُ
 الْبَيِّنَاتُ فِيمَا نَقَلَهُ يَبْرُكُ مَا تَرَكَهُ فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْزُرَ وَأَنْ لَمْ يَحْزُرْ النُّقْلُ بِالْمَعْنَى
 لِأَنَّ النَّقْلَ نَقْلُهُ وَالَّذِي تَرَكَهُ وَأَجَالَهُ هَذِهِ بِمَنْزِلَةِ جَمْعٍ مُتَفَصِّلِينَ فِي أَمْرٍ لَا تَعْلُقُ
 لِأَحَدٍ هُمَا بِالْآخِرِ ثُمَّ هَذَا إِذَا كَانَ فِيهِ الْمَنْزِلَةُ الْحَيْثُ لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ تَحْمُهُ
 نَقْلُهُ وَلَا مَا تَمَّ نَقْلُهُ نَاقِصًا أَوْ نَقْلُهُ أَوْ لَا نَاقِصًا ثُمَّ نَقْلُهُ نَاقِصًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
 فَقَدْ ذَكَرَ الْحَجِيبُ أَحَافِظَانِ مِنْ رَوَى حَدِيثًا عَلَى النَّهْجِ وَخَافِيَانِ رَوَاهُ مَرَّةً أُخْرَى
 عَلَى النَّهْجِ أَنْ يَنْتَهِي بِأَنَّهُ زَادَ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَهِي فِي السَّابِقِ
 بِأَقْلَابِ حَدِيثِ إِفْلَاحِ مُنْطَلِقِهِ وَكَسْرُ عَلَلِهِ فَوَلَّجَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَهِي فِي هَذِهِ الطَّنَةِ عَنْ نَفْسِهِ
 وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ سَلِيمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي الْفَقِيهُ أَنَّ مَنْ رَوَى بَعْضَ الْحَدِيثِ ثُمَّ زَادَ
 أَنْ يَنْتَهِيَ تَمَامَهُ وَكَانَ مِنْ يَتَمُّ بِأَنَّهُ زَادَ فِي حَدِيثِهِ كَانَ ذَلِكَ عُدْرًا لَهُ فِي تَرْكِ الْإِزَادَةِ
 وَكَمَا هَاهُنَا فَلَيْسَ — مَنْ كَانَ هَذَا طَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِسْنَادِ أَنْ يَرَوِيَ الْحَدِيثَ

عَنْ نَائِمٍ إِذَا كَانَ قَدْ نَعِيَ عَلَيْهِ إِذَا دُرِيَ أَنَّهُ إِذَا رَوَاهُ أَوْ لَا بِإِقْصَاخٍ بِأَفِيهِ
 عَنْ جِبْرِالَ إِذَا جَلَّجَ بِهِ وَدَارَيْنِ أَنْ يَرَوِيهِ أَصْلًا فِيضِيْعُهُ نَأْسًا وَنَزْلًا يَدُ
 مُشْمَا فِيهِ فَيُضَيِّعُ مَنْ نَزَلَتْ لِسْقُوطُ الْحُجَّةِ فِيهِ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا تَقْطِيعُ الْمُخْتَلَفِ
 مِنَ الْحَدِيثِ أَلَوْ جَرَى وَتَقَرَّرَتْ فِي الْأَبْوَابِ فَشَوَالِي الْجَوَارِ اقْرُبْ وَمَنْ الْمَنْعُ أَبْعَدُ
 وَقَدْ قِيلَ مَا لَكَ وَالْخَارِئُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّةٍ الْحَدِيثُ وَلَا يَخْلُو أَمْرٌ أَهِيَّةً وَالْعِلْمُ
الثامن يَنْبَغِي لِلْحَدِيثِ أَنْ لَا يَرَوِي حَرْفَهُ بِقَرَأَةٍ كَأَنْ أَوْ مُصَحِّفٌ رَوَيْتَ عَنْ النَّصْرِ
 بِنِ شَيْمِلٍ قَالَ جَاءَتْ هَذِهِ الْأَصْلُ مُعَرَّبَةً ٥ وَاجْتَبَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمَعَالِي الْفَرَاوِي
 قَرَأَهُ عَلَيْهِ أَمَّا الْإِمَامُ أَبُو حَنِيْفٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْفَرَاوِي أَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ
 الْعَافِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ أَمَّا الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ جَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّائِيُّ جَدُّهُ مُحَمَّدٌ مُعَاذٍ قَالَ
 أَمَّا بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّنْجِي قَالَ سَمِعْتُ الْأَمْعِي يَقُولُ إِنِّي أَخْرَفْتُ مَا
 أَخْرَفَ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النُّحُوْلَ يَدْخُلُ فِي حُجْلَةٍ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مَنْ رَكِبَ عَلَى قَلْبَيْهِ أَوْ مَفْعَلُهُ مِنَ النَّارِ لَا تَهْلِكُ لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبْ فِيمَا رَوَيْتَ عَنْهُ
 وَجُنْتُ فِيهِ كَرِهْتُ عَلَيْهِ قُلْتُ ٥ فَوَيْلٌ لِي طَالِبُ الْحَدِيثِ لَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النُّحُو
 وَاللُّغَةِ مَا يَخْلُصُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْخَرْيَفِ وَمَعَرِّ تَهْمَاهُ رَوَيْتَ عَنْ شُعْبَةَ
 قَالَ مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَبْصُرِ الْعَرَبِيَّةَ قَمَثَلُهُ مِثْلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بَرْنُوسٌ لَيْسَ لَهُ
 زُلْفَى أَوْ كَأَنَّ ٥ وَعَنْ جَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ مِثْلُ اللَّهِ يُطَلَّبُ الْحَدِيثُ وَلَا يَعْرِفُ
 النُّحُو مِثْلُ الْحَمَارِ عَلَيْهِ مَخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا ٥ وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَسَبِيلُ النَّفْلَةِ

بلغ اهله اسلك الرابع قراءة
 الاطراف
 في مذهب من يروي مرو
 قوله في حمله اي في عموم

مِنْهُ الْأَخْرَجُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالضَّبْطِ فَإِنْ مَرَّ بِمَنْ ذَلِكَ وَكَانَ أَخَذَهُ وَتَعَلَّمَ
 مِنْ بَطْنِ الْكُتُبِ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ الْخَرْيَفُ وَلَمْ يَفْلِتْ مِنَ التَّخْفِيفِ وَالْعِلْمُ
التاسع إِذَا وَقَعَ فِي رَوَايَتِهِ خَرْيَفٌ أَوْ تَخْرِيفٌ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِمْ مَنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ
 يَرَوِيهِ عَلَى الْخَطِّاءِ كَمَا سَمِعَهُ وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ نَحْوُ سِتِيرِينَ وَابْنُ مَجَرٍ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَحِيْبٍ ٥ وَهَذَا غُلُوٌّ فِي مَذْهَبِ أَصْبَاحِ اللَّفْظِ وَالْمَنْعُ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى
 وَمَنْهُمْ مَنْ زَيَّلَ تَحِيْبَهُ وَأَصْلَاحَهُ وَرَوَايَتُهُ عَلَى الصَّوَابِ رَوَيْتُ أَدْلَكَ عَنْ
 الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمَا وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْقَوْلُ
 بِهِ فِي الْحَرْفِ لَا يَخْتَلَفُ بِدَالِغٍ وَأَمَّا إِلَهُ لَنْ يَمُوتَ عَلَى مَذْهَبِ تَحِيْبٍ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ
 بِالْمَعْنَى وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْبَرِيِّ وَأَمَّا إِصْلَاحُ ذَلِكَ وَتَحْيِينُهُ فِي كِتَابِهِ وَأَصْلُهُ
 فَأَصَوَابُ تَرْكِهِ وَتَقَرُّرُهُ وَأَوْجَعُ فِي الْأَصْلِ طَمَاحُ هُوَ عَلَيْهِ مَعَ التَّخْفِيفِ عَلَيْهِ
 وَبَيَانُ الصَّوَابِ خَارِجًا فِي الْكَاشِيَةِ فَإِنْ خَالَجَ الْمُصْلِحُ وَأَنْفَى الْمَقْشَدِ وَقَدْ
 رَوَيْنَا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ رَوَوْا فِي الْمَنَامِ وَكَانَ قَدْ مَرَّ مِنْ شَفْعِهِ أَوْ لِسَانِهِ
 شَيْءٌ فَمِثْلُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ لَفْظُهُ مِنْ حَدِيثِ مَنْ سَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 غَيْرَ تَهْمَا يَرَى فَفَعَلَ ٥ هَذَا وَكثيرٌ أَمَّا نَرَى مَا يَتَوَهَّمُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَاؤُهُ وَرُبَّمَا
 تَحْيِينُهُ مَوَابِدًا وَأَوْجَعُ صَحِيحٌ وَإِنْ خَفِيَ وَاسْتَعْرَبَ لَاسْتِمَا فَيُتَعَدُّ وَنَدَّ خَطَاؤُهُ مِنْ
 جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَخَاتِ الْعَرَبِ وَشُعْبَتِهَا ٥ وَرَوَيْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 الْحَمْدِ جَيْلٍ قَالَ كَانَ إِذَا مَرَّ بِأَيِّ خَرْيَفٍ فَاجْتَنَبَهُ وَإِذَا كَانَ يَخْتَلِفُ فِي شَيْءٍ كَرِهَ وَقَالَ

كما قال الشيخ هـ وأجبتني بعض أشياخنا عن الخبرين من القاضي الحافظ عياض
 بما عناه وأخصنا أن النبي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية
 كما وصلت إليهم ولا يخفى وهذا في كثير من الخبرين من الأثر استمر في الرواية
 فيها في الكتب على خلاف الأول والمجمع عليها من غير أن يجرى ذلك في الشواذ
 ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرهما من أهل المعرفة منهم
 ينسبون على خطأ بها عند السماع والفراف على حاشي الكتب مع تقريرهم ما في
 الأصول على ما بلغهم ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها منهم أبو الوليد
 هشام بن أحمد الكوفي فإنه أكثر مطالعته وإفهامه وثقوب فهمه
 وحسن ذهنه جسر على الإصلاح كثير أو غلط في أشياء من ذلك وكذلك غيره
 ممن ينسلك ميله الأول شديد التغيير والإصلاح لا يجسر على ذلك
 من لا يجسر وهو أسلم مع الشيوخ في ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجهه
 في روايته إما من جهة العربية من جهة الرواية وإن شاء قرأه أو لا على الصواب
 ثم قال وقع عند شيخنا أوفى وأبنا أو من طريق فذكر ذلك وهذا هو الأول
 كما يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل وأخرج ما يثبت في الإصلاح
 أن يكون ما يصلح به القابض قد ورد في الأحاديث أخر فإن ذلك من أن يكون
 منقولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل والله أعلم **العاشر إذا**
 كان الإصلاح زيادة شيء قد سقط فإن لم يكن في ذلك مغايرة في المعنى فلا مفر فيه

وفي

ولما

على ما عناه
 الناسخ
 الح

على ما سبق وذلك كخبر ما روي عن مالك رضي الله عنه أنه قيل له إن أبا جريش
 صلى الله عليه وسلم يروي في الحديث واللفظ والمعنى وأجبت فقال أن يكون
 خفيها وإن كان الإصلاح بإزالة شيء من المعنى مغايرة لما وقع في الأصل
 نأخذ فيه الحكم بأنه يترك ما في الأصل مقصوداً بالنسبة على ما سقط ليسلم من
 معرفة الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل حديثاً بغير النقل
 من ذلك عن شيخه له حديث قال فيه عن جحينة فقال أبو نعيم إنما هو ابن جحينة
 ولكنه قال جحينة وإذا كان من دون موضع الكلام الشافط معلوماً أنه لا
 يدور وإنما سقط من بعده ففيه وجه آخر وهو أن يكون الساقط في موضع من الكتاب
 مع كلمة يعني كما فعل الخطيب الحافظ إذ روى عن أبي عمر عن القاضي الحافظ أبي سنا
 عن عروة عن عروة بنت عبد الحميد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يروي أن أخته فأنجله قال الخطيب كان في أصل أبي مهدي
 عن عروة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي أن أخته فأنجله فأنجله
 ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد وعلمنا أن الحافظي كذلك رواه وإنما سقط من
 كتاب شيخنا أبي عمر وقلنا فيه يعني عن عائشة لأجل أن ابن مهدي لم يقل لذلك
 وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ذكره بأسناده عن أحمد
 بن حنبل رضي الله عنه قال سمعت وكيعاً يقول فاستمعني في الحديث يعني
 قلت وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ فأمّا إذا وجد ذلك في كتابه

وَعَلَبَ عَلَى قَدَمَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ لَا مِنْ شَيْخِهِ فَبَيَّنَّا هَذَا بِإِصْلَاحِ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ
 وَفِي رَأْيِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ بِهِ مَعَاهُ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ
 وَجَدْتُ فِي كِتَابِي جُلُجَاجَ عَنْ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ تَجَوُّزُ لَأَنَّ أَصْلَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقَالَ
 أَنْ جَوَّازٌ كَوْنُ هَذَا الْبَاسِ فِيهِ وَاللَّهُ لَطَمَ هَ وَهَذَا مِنْ قَبْلِ مَا إِذَا تَرَى مِنْ كِتَابِهِ بَعْضُ
 الْأَسْنَادِ أَوَّلُ الْمَنْ فَانَّهُ جَوَّزَ لَهُ أَشْبَهُدَا كَهُ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّةً وَشَكَّ
 نَفْسَهُ إِلَى أَنْ ذَلِكَ هُوَ وَالسَّافِطُ مِنْ كِتَابِهِ وَأَنْ كَانَ فِي الْحَدِيثِ تَرْجُحٌ لَا يَسْتَجِيزُ ذَلِكَ
 وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يُعَيِّنُ بَعْضُ مَا رَوَى عَنْ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْهُ قَالَ الْخَطِيبُ إِذَا قُطِعَ
 وَأُوتِيَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الرِّوَايَةِ كَانَ أَوْطَى هَ وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي اسْتِنْبَاتِ الْإِصْلَاحِ مَا شَكَّ
 فِيهِ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ حِفْظِهِ وَذَلِكَ مَرُورٌ عَنْ غَيْرِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
 مِنْهُمْ عَامُّهُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَبَيِّنُ مَا شَبَّهَ فِيهِ غَيْرُهُ فَيَقُولُ
 حَبِيبًا فَلَمْ يَنْتَبِهِ فَلَمْ يَكُنْ رَوَى عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَى أَنَّهُ قَالَ الْخَيْرُ نَابِعًا مِنْهُ وَتَبَيَّنَ شُعْبَةُ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ جَرَسَ وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ أَصْلَ كِتَابِهِ كَلِمَةً مِنْ غَيْرِ
 الْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ وَاشْتَكَتَ عَلَيْهِ فَجَاءَ أَنْ يَتَأَمَّلَ عَنْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَا
 وَيَرَوِيهَا عَلَى مَا يَجُوزُ لَهُ بِهِ رَوَى مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ غَيْرِهَا
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَادِي عَشَرَ** إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّأْوِي عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَوْ كَثُرَ
 وَيُزَوَّرُ أَوْ شَبَّهَ مَا تَوَقَّعَ فِي الْفِطْرِ وَالْمَعْنَى وَأَجْرُ كَانَتْ لَهَا تَجَمُّعُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْنَادِ ثُمَّ يَسُوءُ
 الْحَدِيثُ عَلَى لَفْظِ أَحَدِهِمَا خَاصَّةً وَيَقُولُ الْخَيْرُ نَابِعًا فَلَمْ يَكُنْ أَوْ هَذَا لَفْظُ فَلَمْ يَكُنْ قَالَ

واللفظ فلان

أَوْ قَالَ أَمَّا فَلَانُ أَوْ مَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنْ الْعِبَارَاتِ وَلَمْ يَلْمِ سَابِغَ الصَّحِيحِ مَعَ هَذَا فِي
 ذَلِكَ عِبَارَةً أُخْرَى حَسَنَةً مِثْلُ قَوْلِهِ جَرَّ شَا أَبُو بَكْرٍ لَيْسَ شَيْبَةً وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ
 كَلَامُهُمْ عَنْ بَنِي خَالِدٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ جَرَّ شَا أَبُو طَلْحَةَ الْأَخْمَرِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ وَتِلَاوَةُ الْحَدِيثِ
 فَأَعَادَهُ ثَانِيًا ذَكَرَ أَحَدُهُمَا خَاصَّةً إِشْعَارًا بِأَنَّ الْفِطْرَ الْمَذْكُورَ لَهُ هَ وَأَمَّا إِذَا
 لَمْ يَخْتَصَرْ لَفْظُ أَحَدِهِمَا بِالْأُخْرَى بَلْ ذَكَرَ بِلَا أَحَدٍ مِنْ لَفْظِهِ هَذَا وَفِي لَفْظِهِ ذَاكَ وَقَالَ الْخَيْرُ نَابِعًا
 وَفَلَانٌ وَتِلَاوَةُ بَاقِي الْفِطْرِ فَلَا الْخَيْرُ نَابِعًا فَلَانٌ فَبَيَّنَّا غَيْرَ مُشْتَبِعٍ عَلَى مَذْهَبِ تَحْقِيقِ الرِّوَايَةِ
 بِالْمَعْنَى هَ وَقَوْلُ ابْنِ دَاوُدَ صَاحِبِ السُّنَنِ جَرَّ شَا مُشْتَبِدٌ وَأَبُو تَوْبَةَ الْمَعْنَى قَالَ
 سَأَلَ أَبُو الْأَخْوَصِ مَعَ أَشْبَاهِ هَذَا فِي كِتَابِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِ الْأَوَّلِ فَيَكُونَ اللَّفْظُ
 مُشْتَبِدٌ وَيُؤَافِقُهُ أَبُو تَوْبَةَ فِي الْمَعْنَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْءِ فَلَا يَكُونُ قَدْ أُوْرِدَ
 لَفْظُ أَحَدِهِمَا خَاصَّةً بِلَا وَهُوَ بِالْمَعْنَى عَنْ كِلَيْهِمَا وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ يَتَرَبُّعُ فِي قَوْلِهِ جَرَّ
 مُشْتَبِدٌ بِنِزَامِهِ وَمُتَوَسِّتٌ بِنِزَامِهِ الْمَعْنَى وَابْنُ دَاوُدَ جَرَّ شَا أَبَانُ هَ وَأَمَّا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ
 جَمَاعَةٍ رُوَاةٍ فَبَيَّنَّا تَقَوُّوا فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ مَا أُوْرِدَهُ لَفْظُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَتَكَثَّرَ عَنِ الْبَيَانِ
 لِذَلِكَ فَهَذَا مَا عَيَّبَ بِهِ الْبُخَارِيُّ أَوْ غَيْرُهُ وَلَا يَأْتِيهِ عَلَى مَقْنَعِي مَذْهَبِ تَحْقِيقِ الرِّوَايَةِ
 بِالْمَعْنَى هَ وَإِذَا تَمَّ كِتَابًا بِمِصْتَفَا جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَابَلَ شَيْئًا بِأَصْلِ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَبْغِضَ
 وَأَزَادَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُمْ فِي الْإِسْنَادِ وَيَقُولُ وَالْفِطْرَ فَلَانٌ كَمَا سَبَقَ فَبَيَّنَّا يَحْتَمِلُ
 أَنْ يَكُونَ كَالأَوَّلِ لِأَنَّ مَا أُوْرِدَهُ قَدْ تَمَّ بِهِ بَعْضُهُ مِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَفْظُهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
 لَا يَجُوزُ لَدُنْهُ لَعَلَّ عِنْدَهُ كَيْفِيَّةُ رُوَايَةِ الْآخِرِينَ حَتَّى يَنْجُسَ عَنْهَا خِلَافَ مَا سَبَقَ

فَإِنَّهُ أَمْلَحَ عَلَى رَأْيِهِ غَيْرَ مِنْ نَسَبِ الْفُظْلَةِ إِلَيْهِ وَعَلَى مَوَاقِفِهَا مِنْ حُجَّتِ الْمَعْنَى فَاجْتَمَعَ
بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الثاني عشر** أَيْسَرَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ مَنْ قُوِيَ شَيْخُهُ مِنْ جِهَةِ
الْإِسْنَادِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ مُبْدِرًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَيُضِلُّ مِمَّنْ قَالُوا لَا يَفْضُلُ جَانِ مِثْلَ
أَنْ يَقُولَ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ أَوْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَخَرَجَ ذَلِكَ وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْإِمَامُ أَبُو
الْبَرْقَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفُظْلَةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ إِذَا جِئْتَكَ الْفُظْلَ فَقَالَ
جَلَسْنَا فُلَانٌ وَلَمْ يَنْسِبْهُ فَأَجِبتُ أَنْ نَنْسِبَهُ فَقُلْ جَلَسْنَا فُلَانٌ أَوْ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَجِئْتُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ شَيْخُهُ قَدْ ذَكَرَ نَسَبَ شَيْخِهِ أَوْ مَهْنَةً فِي أَوَّلِ كِتَابٍ
أَوْ حَرْفٍ عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهُ وَأَفْضَلَ فَيَأْبِئُهُ مِنَ الْإِحَادِيثِ عَلَى كِسْفِ اسْمِ الشَّيْخِ
أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ مَثَلَهُ أَنْ رَوَى جُرْجَانُ الْقُرَائِيُّ وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهِ اجْعَلْنَا
أَبُو بَكْرٍ مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَائِيُّ قَالَ اجْعَلْنَا فُلَانٌ وَأَقُولُ فِي بَاقِي الْحَدِيثِ
اجْعَلْنَا مَنصُورُ اجْعَلْنَا مَنصُورُ فَقُلْ جُرْجَانُ سَمِعَ ذَلِكَ اجْعَلْنَا مَنِي أَنْ تَرَوْهُ عَنِ الْإِسْنَادِ
الَّتِي بَعْدَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مُتَّفِقَةً وَيَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اجْعَلْنَا فُلَانٌ قَالَ اجْعَلْنَا
أَبُو بَكْرٍ مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَائِيُّ قَالَ اجْعَلْنَا فُلَانٌ وَأَنْ لِي إِذْ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اعْتِمَادًا عَلَى ذِكْرِي لَهُ أَوْ لَا فَهَذَا قَدْ حَكِيَ الْحَاطِبُ بِحَافِظِ عَمْرِاءِ بْنِ أَهْلٍ
الْعِلْمِ أَنَّهُمْ اجْزَوْهُ وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَقُولُ بَعْضُ ابْنِ فُلَانٍ وَرَوَى بَابُنَا دُو
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَاطَبَ اسْمَ الرَّجُلِ غَيْرَ مَنْشُوبٍ قَالَ بَعْضُ ابْنِ
فُلَانٍ وَرَوَى عَنْ الْبَرْقَانِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْمَدِينِيِّ مَا قَدْ مَنَّا ذَكَرَ عَنْهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ

کابل

هَكَذَا رَأَى ابَا بَكْرٍ اَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ اَصْبَهَانِي تَرْكِيلُ نَسَابُورٍ يَفْعَلُ وَكَانَ اَجْلًا حَافِظَ الْمُجَوِّدِينَ وَمِنْ
أَهْلِ الْوَزْعِ وَالْإِيْنِ وَانَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ رَوَاهُ لَهُ قَالَ فِيهَا خَيْرٌ نَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ
جِدَّانَ أَنَّ ابَا يَعْقِلَ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْمُشْتَمَلِ الْمُؤَصِّلِ الْخَرَمِيَّ وَاجْبَرْنَا ابَا بَكْرٍ الْمَغْرِبِيَّ أَنَّ
إِسْحَاقَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ أَنَّ ابَا يُونُسَ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدَانَ الصَّقَّارَ
أَخْبَرَهُمْ فَقَدْ رَأَى أَنَّهُمَا أَحَادِيثَ تَمَعَّهَا قَرَأَهُ عَلَى شَيْخٍ يُؤَخِّدُهُ فِي جَمَلَةٍ تُسَمَّى نَسَبُوا ابَا بَكْرٍ
حَدَّثُوهُمْ بِهَا فِي أَوَّلِهَا وَأَقْصَرُوا فِي بَقِيَّتِهَا عَلَى ذِكْرِ أَسْمَائِهِمْ قَالَ وَكَانَ عِيْنُهُ
يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا أَخْبَرَنَا فُلَانٌ قَالَ أَخْبَرَنَا فُلَانٌ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ ثُمَّ يَسُوْقُ نَسَبَهُ إِلَى مِثْلِهَا
قَالَ وَهَذَا الَّذِي اسْتَحْبَبَهُ لِأَنَّهُ قَوْمٌ مَأْمُونُونَ وَأَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لِي فِي الْخَيْرِ لَمْ أَكُنْ فُلَانٌ أَنَّ
فُلَانًا حَدَّثَنَا ثُمَّ قُلْتُ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَجْمَعِ جَابِرٌ وَأَوَّلَاهَا أَنَّ يَقُولُ ابْنُ فُلَانٍ
أَوْ عَنِ ابْنِ فُلَانٍ ثُمَّ أَنَّ يَقُولُ ابْنُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ ثُمَّ أَنَّ يَذْكُرُ الْمَذْكُورَ فِي أَوَّلِ الْحَرْفِ
بَعْضُهُ مِنْ غَيْرِ فَضِيلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الثالث عشر** جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَرْفِ قَالَ وَنَحْوِهِ
فِي مَا يَبْزُرُ جَالِ الْأِسْنَادِ خَطَا وَلَا يَدْرِي بِذِكْرِهِ كَالَهُ الْفَرَاةُ أَقْطَاعًا وَمَا فِيهَا يُغْفَلُ عَنْ
بِذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْأِسْنَادِ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ فَنَبِيهِ الْفَارِسِيَّ
أَنَّ يَقُولَ فِيهِ قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ وَقَعَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ حَدَّثَنَا فُلَانٌ
هَذَا يَذْكُرُ فِيهِ قَالَ فَيَقَالُ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا
بِمِثْلِهِ هَكَذَا فِي بَعْضِ مَا رَوَيْنَاهُ وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةٌ قَالَ كَأَنِّي قَوْلُهُ فِي كِتَابِ الْكَفَارِيِّ
حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ جَبَّانٍ قَالَ قَالَ غَاثُ الشَّيْخِ جَدُّوهُ ابْنَاهُمَا فِي لُحْطٍ وَعَلَى الْفَارِسِيِّ أَنَّ

لفظهما جميعا والله اعلم **الرابع عشر** الشيخ المشهور المشتملة على احاديث
 باسناد واحد كشيخ همام بن منبه عن ابن هزيرة روى عنه عبد الرزاق عن معمر
 عنه ونحوها من الشيخ والاحزاب منهم من ذكر الاسناد في اول كل حديث منها
 ويوجب هذا في كثير من الاصول القديمة وذلك لجرط ومنهم من كفى بذلك
 الاسناد في اولها عند اول حديث منها او في اول كل مجلس من مجالس سماعها
 ويخرج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده وبالاسناد او يه ويذكر ذلك هو
 الاغلب الاكثر واذا اراد من كان سماعه على هذا الوجه يفرق بين تلك الاحاديث
 ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور في اولها جاز له ذلك عند الاكثرين منهم
 وكيع بن الحجاج وحسن بن معين وابو بكر الاسعدي وهذا لان الجميع معطوف
 على الاول فالاسناد المذكور اوله في حكم المذكور في كل حديث وهو ثابتة فطبيع
 المن الواجب في ابواب باسناد المذكور في اوله والله اعلم ومن المحدثين من افراد
 شي من تلك الاحاديث المبدجة بالاسناد المذكور اوله وراه بدل اسناد وشاك بعض
 اهل الحديث الاسناد ابدا لشيخ الاسفاري في الفقيه الاصول عن ذلك فقال لا يجوز وعلى
 هذا كان سماعه على هذا الوجه فطر يقدر ان يبين ونحو ذلك كما جرى كما قلناه من علم في
 صحيحه في صحيحه همام بن منبه نحو قوله حديثا محمد بن ابي فاك حديثا عبد الرزاق
 معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة وذكر احاديث منها وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان اخي مقعد اجركم في الجنة ان يقول له من الحديث

وهكذا فعل كثير من المؤمنين والله اعلم **الخامس عشر** اذا قدم ذكر المتن
 الاسناد او ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر الاسناد عقيبته على الاتصال مثل
 ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او يقول روى عن عمر بن دينار
 عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ثم يقول اخبرني فلان قال انا
 فلان ويسوق الاسناد حتى يصل بما قدمه فهذا يلحق بما اذا قدم الاسناد في كونه
 بصريه مبني على الحديث لا مرسلا له فلو اراد من سمعه منه هكذا ان يقدم
 الاسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذا ففقد وزد عن بعض من تقدم من المحدثين انه
 جاز ذلك قلت ينبغي ان يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض
 من الحديث على بعض وقدر حتى الخطيب المنع من ذلك على القول بان الرواية على المنع
 لا تجوز وانما جاز على القول بان الرواية على المنع تجوز ولا فرق بينهما في ذلك والله اعلم
 واما ما فعله بعضهم من عادة ذكر الاسناد في آخر الكتاب او الجزء بعد
 ذكره او لا فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في افراد كل حديث بذلك الاسناد
 عند روايتها الكونه لا يقع مقصدا لكل واحد منها ولا كونه يقيدنا كيدا او حينا طائفا
 لانه بالغة من اعلا انواع الاجازات والله اعلم **السادس عشر** اذا روى
 الحديث الحديث باسناد آخر وقال عند انشائه مثله فاذا راى عن عنه ان يقتصر
 على الاسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث كونه عقيب الاسناد الاول فالأظهر المنع
 من ذلك وروى ابن عسك عن الخطيب حافظ رحمه الله قال كان شعبة لا يجيز ذلك

ما يوجب اسنادا

وقال بعض اهل العلم يجوز ذلك اذا عرف ان الحديث ضابط محفوظ يذهب الى
 تعيين اللفاظ وعبر الجوف فان لم يعرف ذلك منه لم يجوز ذلك وكان غير وليد
 من اهل العلم اذا روي مثل هذا يورد الاسناد ويقول مثل حديث قبله مثله كذا وكذا
 ثم يسوقه وكذلك اذا كان الحديث قد قال نحوه قال وهذا هو الذي اخذناه
 احسننا ابو محمد عبد الوهاب بن عبد المنصور بن علي البغدادي شيخ الشيوخ
 رحمه الله تعالى عليه ما انا واليه رحمة الله انا ابو محمد عبد الله بن محمد الصفي انا ابو الفهم
 ابو جابه سا ابو الفهم عينا الله بن محمد البغوي بن محمد النافذ سا وكيع قال
 قال شعبة فلان عن فلان مثله لا يجري قال وكيع وقال شعبة الشوري يجري
 واتا اذا قال نحوه فهو في ذلك عند بعضهم كما اذا قال مثله يئينا باسناد
 عن وكيع قال قال شعبة اذا قال نحوه فهو حديث وقال شعبة نحوه شك
 وعنه بن معين انه اجاز ما قد مر ذكره في قوله مثله ولم يجره في قوله نحوه
 قال الخطيب وهذا القول على مذهب من ان الخبر الرواية على المعنى فاما على مذهب
 من اجازها فلا فرق بين مثله ونحوه قلت هذا له تعلق بما روي عن مسعود
 بن علي السجستاني انه سمع اباكم ابا عبد الله الحافظ يقول اما كنتم بالبرية من الضبط
 والاثار ان يفرق بين ان يقول مثله او يقول نحوه فلا يحل ان يقول مثله
 الجاهل ان تعلم انهما على لفظ واحد وحل ان يقول نحوه اذا كان على مثل معانيه والله اعلم

طبع المصحف الاصل
 في السبع والاربع
 من احوال العلماء
 في الموضعين

وذكر الحديث وقال وذكر الحديث بطوله فاذا راى الراوى عنه ان روى عنه الحديث
 بحاله ويطوله فهذا الاول بالمنع مما سبق ذكره في قوله مثله او نحوه فطريقه ان ينسب
 ذلك بان ينسب ما ذكره الشيخ على وجهه ويقول قال وذكر الحديث بطوله ثم
 يقول والحديث بطوله هو كذا وكذا وسوقه الى اخره وسأل بعض اهل
 الحديث ابا اسحق ابن ميمون بن محمد الشافعي المتقدم في الفقه والاصول عن ذلك
 فقال لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف ان يروي الحديث بما فيه من اللفاظ على النسيان
 وسأل ابو بكر البرقاني الحافظ الفقيه ابا بكر الاسماعيلي الحافظ الفقيه عن
 قرأ اسناد حديث على الشيخ ثم قال وذكر الحديث هل يجوز ان تحرك بجميع الحديث
 فقال اذا عرف الحديث والفاري ذلك الحديث فان جاز ان يحرك ذلك والبيان اول
 ان يقول كما كان قلت اذا جاز ان ذلك فالحق في فيه انه بطريق الاجازة
 فيما يذكره الشيخ لهما اجازة اكدت قوته من جملة عديدة فجاز لهذا مع كون
 اوله تماثلا ادراج الباقي عليه من غير افراده بلفظ الاجازة والله اعلم
الثامن عشر الظاهر انه لا يجوز تغيير عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 بالعكس وان جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان لا يختلف المعنى والمعنى في
 هذا مختلف وثبت عن عبد الله بن احمد بن حنبل انه رأى اياه اذا كان في الكتاب
 النبي فقال الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب وكب عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطيب ابو بكر هذا غير لازم وانما ينبغي

لا عن رسول الله

اجرائه المحدث في لفظه والا فمذهبه النخعي في ذلك ثم ذكر باسناده عن صالح
 بن احمد بن حنبل قال قلت لابي بكر بن ابي عبيد قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فجعل الانسان قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جوان لا يكون به رأس
 وذكره الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة انه كان يحدث وبين يديه عفتان وكهز
 فجعل لا يغير ان النبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما حماد اما انتما
 فلا تفقها زيدا والله اعلم **الناسع عشر** اذا كان جماعة على صفة فيها بعض
 الوهن فعليه ان يذكرها في حالة الرواية فان في اخفاها نوحا من التيسر وفيما
 معنى لنا امثلة لذلك ومن امثله ما اذا جئته المحدث من حفظه في حالة المذاكرة
 فليقل حدثنا فلان مذاكرة او حدثنا هـ في المذاكرة فليقل كان يخبر واحد من متقدمي
 العلماء بفعل ذلك وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من ان يعمل عنهم في
 المذاكرة شي من من عبد الرحمن بن مهدي وابودرعة الرازي وروينا عن ابن الميا
 وغيره وذلك لما قد يقع فيها من المناهضة مع ان الحفظ خوار ولذا لا يشع
 جماعة من اعلام الحفاظ من رواية ما حفظونه الا من كتبهم منهم احمد بن حنبل
 رضي الله عنهم اجمعين **العشرون** اذا كان الحديث عن رجلين احدهما مخرج
 مثل ان يكون عن ثابت البناني وابان بن بكير عن ابي عبيد عن ابي بصير اسقاط
 المخرج من الاسناد والافقار على ذكر الثقة خوفا من ان يكون فيه عرج المخرج
 شي لم يذكره الثقة قال نحو من ذلك احمد بن حنبل الخطيب ابو بكر قال الخطيب

٦٨
 وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا يروي بما اسقط المخرج من الاسناد ويذكر
 الثقة ثم يقول واخر كناية عن المخرج قال وهذا القول لا فائدة فيه
 قلت وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن رجلين فليقل ان لا ينقط احدهما
 منه لنظر مثل الاحتمال المذكور اليه وان تجاوز الاسقاط فيه اقل لا
 يمنع ذلك في الصور بين امتناع تحريم لان الظاهر اتفاق الراويين وما ذكر
 من الاحتمال نادرا بعد فائدة من الاجتهاد الذي لا يجوز تعمله كاستنباط
 نوع المذبح والله اعلم **الحاجي والعشرون** اذا سمع بعض حديث شيخ
 وبعضه من شيخ آخر فخطه ولم يميزه وعن الحديث جملة اليهما مبنيان
 عن احدهما بعضه وعن الاخر بعضه فذلك جائز كما فعل الزهري في
 حديثه لا فيك حيث رواه عن عروة وابن المنيب وعلقه بن واصل الله
 وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وقال وكلم حديث طائفة من حديثها
 قالوا قالت حديث هـ ثم انه ما من شي من ذلك الحديث الا وهو في الحكم كانه
 رواه عن احمد بن حنبل على الابهام حتى اذا كان احدهما مخرج وجاز لا يجزى الا حجاج بشي
 من ذلك الحديث وغيره كانه لا يبعد اختلاط ذلك ان ينقط ذكر احدهما
 ويروي الحديث عن الاخر وحده بل يجب ذكرهما جميعا مقرونا بالافصاح بان بعضه عن احدهما وبعضه عن الاخر والله اعلم

النوع السابع والعشرون معرفة

كتاب الحديث وقد مضى طرف منها افحصته الانواع التي قبله
 علم الحديث علم شريف يناسب مكانه الاخلاق وكما سنرى الشيم وينافق
 مساوي الاخلاق ومشايير الشيم وهو من علوم الاخرى لا من علوم الدنيا
 فمن اراد التصدي لاسماع الحديث ولا فائدة شيء من علومه فليقدم تصحيح
 النية وإخلاصها وبطلان قلبه من الاعراض النبوية وأدنايتها وليحذر
 بليته حجب الرياسة وزعموا انها قد اختلف في السنن اذ بلغه استحب
 له التصديق لاسماع الحديث والابتناب لروايتها والري نقوله انه متى
 احتجج الى ما عنده استحب له التصديق له وابتنه وكثره في السنن كان
 وروى عن الفاضل الطائفي في محله خلاص رحمه الله انه قال الذي يجمع عندي
 من طريق الاثر والنظر في الحديث الذي اذ بلغه الناقل حزنه ان يحدث هو ان يسنو في
 الحديث لا ينهاه الكموله وفيها مجمع الاشد وقال شيخنا وشيخنا
 لخواصين مجمع اشدي بخدي مداورة الشؤون
 فل وليس منك ان يحدث عند استيفاء الا يعين لها جذا الاستواء وشي
 الكمال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن اربعين وفي الان يعين
 ثنائهم عن زمة الانسان وقوته وتوهم عقله وجود رأيه وانكر الفاس
 عياض ذلك على ابن خلاص وقال كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم الحديث
 من ينسوا الى هذا السنن ومات قبله وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى

الفاصل

وهو مختصر وهو شريف وهو راجع
والذكر في كتابه والاسلام

وعلى الشيخ اذا حارب واحتك
مبتدئ ومداور مراداه ومعالج
والشؤون هي الامور

هذا من عبد العزيز توفي ولم يكمل الا ان يعين وسعيد بن جبير لم يبلغ الحديثين
 وكذلك ابن هبم الخ وغيرهم وهذا ما لك بن النضر جالس للناس ابن ينف وعشرين
 وفي كل ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه احياء وكذلك محمد بن
 اذ روى الشافعي رضي الله عنه فاجد عنه العلم في سنن الحديث واشتبك ذلك
 والله اعلم قلت ما ذكره ابن خلاص غير مستنكر وهو محمول على انه قاله
 فبين تصدي الحديث ابتداء من نفسه من غير اعادة في العلم تجلت له قبل
 السنن التي ذكره فهذا انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السنن المذكورة فانته
 مظنة الاجتناب الى ما عنده واما الذي ذكره عياض ممن حدث قبل ذلك
 فالظاهر ان ذلك لسراعة منهم في العلم فغلبت عليهم معها الاجتناب اليهم
 فحدثوا قبل ذلك ولا تتم سبلوا ذلك لما بصرح السؤال وبقرينة الحال
 واما السنن التي اذ بلغها الحديث ينبغي له الامساك عن الحديث فهو السنن
 الذي يخشى عليه فيه من الهضم والحرف وخاف عليه فيه ان يخلط وروى ما
 ليس من حديثه والناس في بلوغ هذه السنن متفاوتون بحسب اختلاف احوالهم وهكذا
 اذا خفي وخاف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمتسك عن الرواية وقال ابن
 خلاص اعلم ان من منك في الثاني لا نه جذا لهم فان كان عقله تابنا ورأيه
 مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به ويحري ان يحدث احسبا بان حوث له خيرا
 ووجه ما قاله ان من بلغ الثمانين ضعف طاله في الغالب وخيف عليه

الاختلاف والاختلاف وان لا يظن له الا بعد ان تخلص كما انفق وغيره والفقار
 منهم عبد الرزاق وسعيد بن عروة وقد حث خلق بعد مجاوزة هذا السن
 فتابعهم الشافعي ومحمد بن السلامه منهم انش من مالك وسهل بن سعيد
 وعبد الله بن ابي اوفى من الصحابة ومالك واليث وابن عيينة وعلى بن الجعد
 في عدد من المتقدمين والمنحصرين وغيرهم واخذوا بعد استيفاء مائة سنة
 منهم الحسن بن عرفة وابو الفهم البغوي وابو اسحق الجعفي والقاضي ابو الطيب
 الطبري رضي الله عنهم اجمعين والاعلم هـ ثم انه لا ينبغي للحديث ان يحدت حذرة
 من هو اول منه بذلك كان ابن هبم والشعبي اذا جمعوا لم يعلم ابن هبم شيئا وزاد
 بعضهم فكرة الرواية ببلد فيه من الحديثين من هو اول منه لسنه او غير ذلك
 روي عن ابن معين قال اذا حدثت ببلد فيه مثلك مشهور فحبب للحن ان تخلص
 وعنه ايضاً ان لا يحدت بالبلد وفيها من هو اول بالتحديث منه احق هـ
 وينبغي للحديث اذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده او غيره باسناد
 اعلام اسناده واجح من وجه اخر ان يعلم الطالب به ويرشده اليه فان
 الدين النصيحة هـ ولا يمنع من حديث احد لكونه غير صحيح النبوة فيه فانه
 يرجاه حصول النبوة من بعد هـ روي عن ابن عمر قال كان يقال ان الرجل
 يطلب العلم غير الله فيأى عليه العلم حتى يكون الله عز وجل هـ وليكره نصا
 على شره مبغيا جليل اخره وقد كان في السلف رضي الله عنهم من يناف

وهو
والله
وسال
منه
والله

الناس على حديثه منهم عروة بن الزبير رضي الله عنهما والله اعلم هـ وليفند ما لك
 رضي الله عنه فما اخبرناه ابو الفهم الفراوي بنيت ابورا ابو المجلال الفارسي
 انا ابو بكر البهقي الكافض انا ابو عبد الله الكافض قال اخبرني اسمعيل بن محمد الفضل
 ابن محمد الشعمري بباصري سمع اسمعيل بن ابي اوفى قال كان مالك بن انس اذا اراد
 ان يحدت ثوبا وجلس على صدره فرائشه وشرح لحيته وتمكن في جلوسه
 بوقار وهيبه وحدث فيل له في ذلك فقال احب ان اعظم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولا اجث الا على طهارة متمكنا وكان يحركه ان يحدت في
 الطريق وهو قائم او مستجمل وقال احب ان انعم ما احدث به عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وزوي ايضا عنه انه كان يغتسل لذلك ويبتخر
 ويطيب فان رفع اجصونه في مجلسه زنه وقال قال الله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هـ ورؤيت ابا بلعنا عن محمد بن احمد بن عبد الله الفهم
 انه قال الفارسي حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام لاحد فانه
 يكتب عليه خطبة هـ ويستحب له مع اهل مجلسه ما ورد عن جيب
 ابن ابي ثابت انه قال ان من السنة اذا حدث الرجل القوم ان يقبل عليهم جميعا
 والله اعلم ولا يشر هذا الحديث شرعا يمنع السامع من اذراك بعضه هـ

حديث

الشمس في تفسير القرآن
 جملان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وليفتح بجلسته ولحنه بذكره ودعا بلبس بالجاب ومن بلغ ما يشبه
 به ان يقول الحمد لله رب العالمين اكل اكل على كل حال والصلاة والسلام الامان
 على سيد المرسلين كما ذكره الزاويون وكما غفل عن ذكره الغافلون اللهم صل
 عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يقال
 السائلون ولا يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لا يلازم الحديث فانه من
 اعلام مراتب الراويين والسماع فيه من احسن وجوه التحمل واوقاها وتضمنها
 يبلغ عنه اذا كثرت الجمع فذلك ذاك اكابر المحدثين المشهورين لك ومتر
 روى عنه ذلك ما لك وشجعة وويع وأبو عاصم وزيد بن هرون في عدد كبير من
 الاعلام السابقين وليكن مستعمله بمجمل ما يكتفي به في مثل ما روي
 ان زيدا بن هرون سئل عن حديث فقال حدثنا به عدة فصاح به مستعمله يا
 خالد عدل من فقال له عدة ابن فقلت لك ولا يستعمل موضع مرفوع مرفوع
 او نحوه فان لم يجد استعمل فاما عليه ان يتبع لفظ الحديث فيؤديه على
 وجهه من غير خلافه والفايدة في استملاء المستعمل توصل من يسمع لفظ
 المولى بغير منه ان يفهمه ويحفظه بالبلاغ المستعمل واما من لم يسمع اللفظ
 المستعمل فليس يستفيد بذلك حوازي روايته لذلك عن المولى مطلقا غير بيان الحال
 فيه وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرون واستحبنا افشاح المجلس
 بقراءة فاري من الفوائد العظيمة فاذا فرغ استنصت المستعمل اهل المجلس ان كان

على الدوام
 لفظ المستعمل
 في الحديث

فيه لفظ ثم يستعمل بحمد الله تبارك وتعالى ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم
 ونحوه الا بلغ في ذلك ثم يقبل على الحديث ويقول من ذكرت وما ذكرت رحمة
 الله او غفر الله لك او نحو ذلك والله اعلم وكما انني لا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى عليه وذكر الخطيب انه رفع مؤنه بذلك واذا انتهى لذكر الصحابي قال
 رضي الله عنه ومحسن بالحديث الشاذ على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو اهل
 له فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والاعلاء كما روى عن عطاء بن رباح انه كان
 اذا حدث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني البحر وعمر بن الخطاب رضي الله
 عنهما قال حدثنا عن امير المؤمنين في الحديث واهم من ذلك الرواية له عند ذكره فلا يغفل عنه
 ولا يترك من روى عنه بما يعرف به من لقب مستعمل لقب محمد بن جعفر صاحب
 شجعة ولون لقب محمد بن سليمان المصيصي او نسبة الى ام تعرف بها كعلي بن شبة
 الصحابي وهو ابني امية ومثبه امه وقيل جدته ام ايوبه او وصف بصفة
 في جده عرف بها كسليم الأعشى وعاصم الأجلال اما بكرهه من ذلك كما
 في اسمعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليته وهي امه وقيل ام اميه زوين اغن
 حى من معينه انه كان يقول حدثنا اسمعيل بن عليته فهاه احمد بن حنبل وقال فل
 اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره ان ينسب الى اميه فقال فربما ناسك
 يا معلمي الخيرة وقبل استحب المولى ان يجمع في املايه بين الرواية عن جماعة
 من شيوخه مفيدا للاعلى اسناد الاول من وجه اخر وعلى كل شيخ منهم

المصيصي

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَالْحَدِيثُ فِيهِ

جَدِّ شَاوِجِدًا وَخَنَزَامًا لَا يَسْنِبُهُ وَقَصْرَ مَسْنَهُ وَبَيْتَهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ فَايِدَةٍ وَوَلَوْ
وَفَضِيلَةٍ وَتَجَنَّبَ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ عَقُولُ الْحَاضِرِينَ وَمَا خَفِيَ فِيهِ مِنْ دُخُولِ الْوَحْمِ
عَلَيْهِمْ فِي فَهْمِهِ وَكَانَ مِنْ عَادَةِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ خُتْمُ الْأَمَلَاءِ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِكَايَاتِ
وَالنَّوَادِرِ وَالْإِنْشَادَاتِ بِأَسَانِيدِهَا وَذَلِكَ حَيْثُ كَانَ وَإِذَا قَصَرَ الْحَدِيثُ عَنْ تَخْرِجِ
مَا يَمْلِكُهُ فَاسْتَعَانَ بِبَعْضِ حَقَائِدِ وَقْتِهِ فَخَرَّجَ لَهُ فَلَا بِأَشْرَكَكَ فَالْخَطِيبُ
كَانَ جَمَاعَةً مِنْ شَيْخُو خَنَزَامٍ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَإِذَا جَزَأَ الْأَمَلَاءُ فَلَا غِنَاءَ عَنْ مُتَابَلَتِهِ وَانْقَابَ بِهِ
وَاصْلَاحُ مَا قَسَدَ مِنْهُ بِنِيعِ الْقَلَمِ وَطُغْيَانِهِ هَذِهِ عُمُومٌ مِنْ أَدَبِ ابْنِ الْحَدِيثِ أَجْمَعٍ أَنَا
بِهَا مَعْزُومٌ عَنِ التَّطْوِيلِ عَلَى لَيْسَ مِنْ مَتَانِهَا أَوْ هُوَ ظَاهِرٌ لَيْسَ مِنْ مُسْتَبْهَمَاتِهَا
وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ وَهُوَ أَعْلَمُ ٥

لَمْ يَكُنْ يَكْتُمُ بَعْضَ مَا كَانَ يَكْتُمُ
وَمَا كَانَ يَكْتُمُ بَعْضَ مَا كَانَ يَكْتُمُ
هَذَا مَوْضِعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ يَكْتُمُ

النوع الثامن والعشرون معرفة

أَدَبُ طَالِبِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أُنْزِلَ مِنْ طَرَفٍ مِنْهُ فِي مَتْنِ مَا نَقَدْتُمْ ٥
فَأَوَّلُ مَا عَلَيْهِ تَحْقِيقُ الْإِحْلَاصِ وَالْحَذَرُ مِنَ أَنْ يَخْتَلُفَ وَصْلَةٌ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ
الْزَيْتُونَةِ وَزَيْنِ عَرَجٍ حَمَادٍ مِنْ سُلَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لَغْوٌ
اللَّهُ مُكْرِمٌ بِهِ وَزَيْنٌ عَنْ شُعْبَةَ الشُّوَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا أَعْلَمُ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ
مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ وَزَيْنٌ أَخُوهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَرِّكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْ
أَقْرَبِ الْوُجُوهِ فِي إِصْلَاحِ الْبَيْتَةِ فِيهِ مَا زَيْنٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ

سَأَلَ ابْنَ جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَانَ وَكَافَأَ عَبْدُ بْنُ صَالِحِينَ فَقَالَ لَهُ بَاتِيَ بَيْتَهُ أَكْبَرُ الْحَدِيثِ فَقَالَ
الْشُّعْبَةُ تَرَوْنِ أَنْ يَكُونَ كَسْرُ الصَّالِحِينَ نَزْلُ الرَّحْمَةِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَرَسُّوهُ لِي اللَّهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسُ الصَّالِحِينَ ٥ وَلَسْنَا لِي اللَّهُ بِنَارِكَ وَتَعَالَى الْيَقِينُ وَالْثَابِتُ
وَالنُّفُوسُ وَالشُّدُودُ وَلِيَاخُذْ نَفْسُهُ بِالْإِخْلَافِ الرُّكْبَةِ وَالْأَدَابِ الرُّضِيَّةِ فَقَدَرُوا
عَنْ لِي عَاصِمِ النَّبِيلِ قَالَ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ فَقَدْ طَلَبَ لِي عَاصِمُ الْأُمُورِ الْهَيْئَةِ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ
خَيْرَ النَّاسِ ٥ وَفِي السَّرِّ الَّذِي يُسْتَحَبُّ فِيهِ الْأَمَلُ بِأَدَبِ الْحَدِيثِ وَكَيْفَ يَحْتَمِلُهُ لِي عَاصِمُ
سَبَقَ بَيَانُهُ فِي النَّوْعِ الرَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ وَإِذَا اخْتَفَى فِيهِ فَلَيْسَ تَعْرِفُ شَأْنَهُ وَجَهْدُهُ وَاجْتِنَانُهُ
وَيَسْتَدِيرُ السَّمَاعَ مِنْ أَسْنَدِ شَيْخٍ مِصْرَةٍ وَمِنْ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالشُّهُرَةُ
أَوْ الشَّرَفُ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ سَمَاعِ الْعَوَالِمِ وَالْمَعَاتِ لِي يَلِدَهُ فَلْيَرْجُلْ لِي
غَيْرِهِ وَزَيْنٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَعْيَرٍ أَنَّهُ قَالَ إِنْ بَعَثَ لَا تُؤْنَسُ مِنْهُمْ نَشْدًا حَازَ مِنْ الدَّرَجَةِ
وَمُنَادَى الْقَاضِي وَابْنُ الْحَدِيثِ وَزَيْنٌ يَكْتُبُ فِي بَلَدِهِ وَلَا يَكُنْ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ
وَزَيْنٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِي أَيْرُ حُلِّ الرُّجُلِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ فَقَالَ
بَلَى وَاللَّهِ شَدِيدُ الْقَدَرِ عَلَى عِلْمِهِ وَالْأَسْوَدُ يَلْخَعُهُمَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا
فَنَعْمُ مَا حَقَّ تَخَرُّجُ جَالِي عَمْرِو فَيَسْمَعُ أَنَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥ وَعَنْ ابْنِ زَيْنٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِي اللَّهُ تَعَالَى يَرْفَعُ الْبَلَاءَ بِعَهْدِ الْأُمَّةِ بِرُجُلَةٍ أَجَابَ الْحَدِيثَ ٥
وَلَا يَحْتَمِلُهُ الْخَرَصُ وَالشُّرَّةُ عَلَى السَّاهِلِ فِي السَّمَاعِ وَالْجَمَلِ وَالْإِخْلَالِ بِمَا يُشْتَرَطُ
عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نَقَدْتُمْ شَرْحُهُ وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ مَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الْخَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالْمَلَاةِ

هَذَا

دِه

والشيوخ وغيرهما من الاعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث على ما رويناه عن العبد الصالح
 بشر بن الحارث رضي الله عنه وروينا عنه ايضا انه قال يا احباب الحديث اذوا
 زكاة هذا الحديث اعملوا من كل ما ينفعكم من حديث احاديث هـ وروينا عن عمه من
 فيسير الماي رضي الله عنه قال اذا بلغك شيء من اخبار فاعمل به ولو مرة تكن من اهلها
 وروينا عن وكيع قال اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعمل به هـ وليعظم شيخه ومن
 يسمع منه فذلك من اجل احوال الحديث والعلم ولا تغفل عليه ولا يطول حيث نصرة فانه
 تحشى على فاعل ذلك ان يحرم الانقفاء وقد روي عن الرهري انه قال اذا طال المجلس
 كان للشيطان فيه نصيب هـ ونظر من الطلبة يتعاضد شيخ فكمه غيره لينفرد
 به عنهم كان جديرا بالانقفاء به وذلك من الصوم الذي يقع فيه جهلة الطلبة
 الرضاة ومن اول فائدة طلب الحديث لا فائدة هـ وروينا عن مالك رضي الله عنه
 انه قال من ترك الحديث فاداه بعضهم بعضا هـ وروينا عن ابن ابي عمير رايته
 انه قال لبعض من سمع منه في جماعة اسخ من كل بهم ما فقلت فقال انهم لا
 يمكنوني قال اذا والله لا يفعلون فدايت اقواما منعوا هذا السماع فوالله ما افلحوا
 ولا ابحجوا هـ قلت وقد اينا نحن اقواما منعوا السماع فما افلحوا ولا ابحجوا
 ونسأل الله العافية ولا يمكن ممن يمنعه اجبا او اكبرا عن كثير من الطلب وقد
 روي عن مجاهد رضي الله عنه انه قال لا تعلم مستحي ولا مستنكر وروينا
 عن عمر الخطاب وابنه رضي الله عنهما انهما قالان من رزق وجهه رزقه هـ ولا

بانف من ان كتب عمر دونه ما يستفيد منه روي عن وكيع بن الحارث رضي
 الله عنه انه قال لا ينيل الرجل من احباب الحديث حتى يكتب عمر فوفه وعمر هو مثله
 وعمر هو دونه هـ وليس بموقوف من شيع شيئا من وقته في الاستنكار من الشيخ
 لمجرد اسم الكثرة وصيبتها وليس من ذلك قول اي طائفة الرازي اذا كتبت فتمس وإذا
 جدت فتمس هـ وليكتب وليسمع ما يقع اليه من كتاب وجن على التمام ولا ينبغي
 فقد قال ابن المبارك رضي الله عنه ما انجبت على عالم قط الا ندمت وروينا عنه
 انه قال لا ينبغي على عالم الا يزين وروينا او لمعنا عن يحيى بن معين انه قال
 سئل عن المنجيب في الحديث حين لا تنفعه الندامة فان ضاقت به الحال فمن
 الانقياب والخرج الى الانقفاء والانتخاب ثوب ذلك نفسه ان كان
 اهلا فممن اعان فاما يصلح للافتاء والاختيار وان كان فاصبر اعز ذلك
 استعان بعض الحفاظ لينجيب له وقد كان جماعة من الحفاظ منصرفين الانقفاء على
 الشيوخ والطلبة لسمع وكتب بانخباهم منهم ابن هب من ائمة الاصبهان وابو
 عبد الله الحسين بن محمد المعروف بعبد الجليل وابو الحسن الرافعي وابو بكر الجعفي
 في اخرين وكانت العادة جارية برسم الحافظ علامة في اصل الشيخ على ما ينبغي
 فكان النعمي ابو الحسن يعلم بصاح مبدودة وابو محمد اللات بطاء مبدودة وابو
 الفضل القليبي بصورة هـ من غير وكلم يعلم بحب في الحاشية اليمنى من الرقة وعلم
 الرافعي في الحاشية اليسرى بخط عرض بالحزبة وكان ابو القاسم اللالكائي الحافظ

أورمه

يعلم خط صغير حمزة على أول سناد الحديث ولا يجوز في ذلك ولكل خياره
ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكيفية دوز معرفته فمه
فيكون قد أتى بنفسه من غير أن يظفر بطايل وغير أن يحصل في عداد أهل الحديث
بل يزد على أن صار من المشبهين المنقوصين المخلين بما هم منه عاقلون
أنشدي أبو المظفر بن الحافظ أي سعيد السمعاني رحمه الله لفظا بمدينة مرو قال
أنشدنا وأرى لفظا أو قراءة عليه قال أنشدنا محمد بن ناصر السلامي من أظه قال
أنشدنا الأديب الفاضل فأنش بن الحسين لنفسه هـ

يا طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية في الرواية ذاك العناية بالرواية والرواية
وأروا القليل زاعده فالعلم ليس له فسيه

وليعدم العناية بالصحيح ثم ينسري في داود ويشترى النسي وكاتب الترمذي
ضبطا لمشكلها وفهم ما خفي معانيها ولا تحذف عن كتاب السنن البكر للشيخ
فإننا لا نعلم مثله في بابيه ثم يسائر ما تشر حاجة صاحب الحديث إليه من كتب
المسانيد مستند أحمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد
كمسند أحمد وغيرها وموطأ مالك وهو المتقدم منها ومن كتب علل الحديث
ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل وكتاب العلل عن الدارقطني ومن كتب
معرفه الرجال وتواريخ الحديث ومن أفضلها تاريخ البخاري الكبير وكتاب
الخرج والتعديل لابن أبي حاتم ومن كتب الضبط لمشكل الحديث ومن أكلها كتاب

الأحكام لا يضر من ما كوله وليكن كما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث
مشكلة تحت عنها وأودعها قلبه فإنه يجمع له بذلك علم كثير في يستر
وليكن يحفظه الحديث على التبدل قليلا قليلا مع الأيام والليالي فذلك أحرى
بأن يمنع محفوظه ومن زدد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين
شعبة وابن علية ومحمود وزين بن معاوية فأك سمعت أن هري يقول
من طلب العلم جملة فإنه جملة وإنما يذكر العلم حديثا وحديثين وليكن
الإنفاق من شأنه فقد قال عبد الرحمن بن مهدي الحفظ الإنفاق ثم قال
بما يحفظه من أقوى أسباب الامتناع به هـ زوين بن معاوية عن علقمة النخعي قال

من ستره أن يحفظ الحديث فلحديث به ولو أن يحدث به من لا يشتمه هـ
وليس تغل بالخرج والتأليف والتصنيف إذا استبعد ذلك وتأهل له
فإنه كما قال الخطيب الحافظ ثبت الحفظ ويذكر في القلب ويحذف الطبع
ويجيد البيان ويكشف الملبس ويكتب جميل الذكر ويخلصه إلى آخر الدهر
وقل ما يهضر في علم الحديث ويفف على غوامضه وشبهات الخفي من قوايده
الأنزوع ذلك هـ وجدت الصوري الحافظ مجتهدا على قال رأيت أبا علي
محمد بن عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال يا أبا عبد الله خرج وصنف
قبل أن يحال بينك وبينه هذا أنا نراي قد جيلت في بين ذلك هـ وللعلامة
بلديث في تصنيفه طريقا زاجرا لهذا التصنيف على الأبواب وهو تحفة

هذا هو الحديث وأما غيره
فليس هو الحديث وأما غيره

على أحكام الفقه وغيرها ونوعها أنواعا وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع
 في باب فباب والثانية تصنيفه على المتناهي وجمع حديث كل كتابي
 وجده وإن اختلفت أنواعه ولمن اختار ذلك أن ينسبهم على حروف المعجم في ترتيبهم
 وله أن ينسبهم على الفبايل فيبدأ ببنى هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أن يرتب على سوابق الصحابة فيبدأ بالعشرة
 ثم بأهل المدينة ثم بمن أسلم وهاجر من الجذبية وفتح مكة ونحوه بأصا غير
 الصحابة كأي الطفيل ونظرايه ثم بالنساء وهذا أحسن والأول أسهل
 وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك ثم إن من أظلم الترتيب في تصنيفه
 تصنيفه معللاً بأن جمع في كل حديث طريقة واختلاف الروايات كما فعل
 يعقوب بن شيبة في مسنده وما يعنون به في التاليف جمع الشيوخ
 أي جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراديه قال عثمان
 بن سعيد البازمي يقال من لم يجمع حديث هاتين الحمتين فهو مفلس في الحديث
 شفيان وشعبة وما لك حماد بن زيد وابن عيينة وهم أصول الدين
 وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذي ذكرهم البازمي منهم أثوب
 التيمي والزهري والأوزاعي ويجمعون أيضاً الترمذي وهي أسانيد تحضون
 ما جاء بها بالجمع والتاليف مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر و ترجمة
 سهل بن صالح عن أبيه عن الهذلي و ترجمة هشام بن عروة عن أبيه

الدين

عن عائشة في أسبابه لذلك كثيرة ٥ ويجمعون أيضاً أبواباً أبواب الكتب المصنفة
 الجامعة للأحكام فيفردونها بالتاليف فتصير كتاباً مفردة بخواب رؤية الله عز وجل
 وباب رفع اليدين وباب الإفراة خلف الإمام وغير ذلك ويفردون أحاديث
 يجمعون طرقها في كتب مفردة بخلاف حديث بغض العلم وحديث الخيل يوم الجمعة
 وغير ذلك وكثير من أنواع كتابنا هذا أفردوا الجادشه بالجمع والتصنيف ٥
 وعليه في كل ذلك تصحيح الفصد والجدد من قصد المكاشفة ونحوه بلغت عن حمزة بن
 محمد الكاشي أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتي طريق فأعجبه ذلك فرأى من معر في
 منامه فذكر له ذلك فقال أختي إن يظن هذا تحت الحكم المكاشفة ثم لا يدر
 أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه وتكرره
 وليشأن أن يجمع ما لم يأت به بعد لأجتناء ثم يره وإفناء فائدة جمعه كيلا يكون
 حكمه ما روته عن علي بن المهدي قال إذا رأيت الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث
 الغسل وحديث من كتب فاكبت على ثقاه لا يفلهج ٥ ثم إن هذا الكتاب مبطل إلى هذا
 الشأن مفصّل عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومفاهيمهم ومقامهم
 التي تنقص المحررات الجاهل بها نفياً فاحشاً فهو أن شاء الله جديراً بأن تقدم العناية به

النوع التاسع والعشرون معرفة

الإسناد العالي والنازل ٥ أصل الإسناد أو الخصيصة

نسأل الله سبحانه وتعالى
 العاشر والعشرون والعشرون
 على ما ذكره صاحب
 الأصول والعشرون

فأخذه من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة **روينا**
من غير وجه عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال لا سند من هذا لولا أن
نقال من شاء وما شاء **وطلب العلم فيه سنة أيضا ولذلك استجبت له**
فيه على ما سبق ذكره قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه طلب الإسناد العالي
سنة عن سلف وقرروا أن لا يخرج من معين رضي الله عنه قيل له في مرضه
الذي مات فيه ما تشبه فيك من حال وإسناد عال **وقلت**
العلم يبعد الإسناد من أجل أن كل رجل يحمل أن يقع أحسن من حقه هو
أو عدا في قلنم فله جهات طلاق في كثرتم كثره جهات أحسن هذا على
وأصح ثم أن العلم المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة أولها
القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف وذلك
من أجل أنواع العلم وقبده وينا عن محمد بن اسلم الطوسي الزاهد العالم
رضي الله عنه أنه قال قرب الإسناد قرب وقربة إلى الله عز وجل وهذا
كما قال لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرب
إليه قرب إلى الله عز وجل **الثاني وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبد الله في**
القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العبد من ذلك الإمام إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخا وجد ذلك في إسناد ووصف العلم نظير القرب
من ذلك الإمام وإن لم يكن عاليا بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

من رجال

وكلام الحاكم يؤهم أن القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد من
العلم المطلوب أصلا وهذا غلط من قبله لأن القرب منه صلى الله عليه وسلم
بإسناد نظيف غير ضعيف أو في ذلك ولا ينافي في هذا من مشكلة من
معرفة وكان الحاكم أن اد بكلامه ذلك ثبات العلم للإسناد بقرينه من إمام
وإن لم يكن قريبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نكار على من راعى
في ذلك مجرد قرب الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان
إسنادا ضعيفا ولهذا مثل ذلك بحديثي هدية ودينار والشيخ وأشباههم
والله أعلم **الثالث** العلم بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرها
من الكتب المعروفة المعتبرة وذلك ما أشهر آخر من المواصفات **والرابع**
والمساواة والمصافحة وقد كثر اعتناء المحققين المتأخرين بهذا النوع ومن
وجرت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب المافظ وتعض شيوخه وأبو نصر
بن ماسكولا وأبو عبد الله الحيدري وغيرهم من طائفتهم ومن جاء بعدهم والله أعلم
أما الموافقة فهي أن يقع لك حديث عن شيخ يئلم فيه مثلا عاليا
بعبد أقل من العبد الذي يقع به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن
مئيل عنه **وأما البدل** فمثل أن يقع لك مثل هذا العلم عن شيخ
غير شيخ يئلم هو مثل شيخ يئلم في ذلك الحديث وقيل بدل البدل لا
الموافقة فبقا فيما ذكرناه أنه موافقة عالية في شيخ شيخ يئلم

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَالِيًا فَهُوَ أَيْضًا مُوَافِقٌ وَبَدَلُ لَكِنْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْافِقَةِ
 وَالْبَدَلُ لِعَدَمِ الْإِثْبَاتِ لَيْسَ بِهِ **وَأَمَّا الْمُسَاوَاةُ** فَهِيَ فِي إِعْصَارِهَا أَنْ
 يَقُولَ الْعَدِيدُ فِي إِسْنَادِكَ لِأَيِّ شَيْخٍ مُسْلِمٍ وَأَمثَالِهِ وَلَا لِشَيْخٍ شَيْخِهِ
 بَلْ لَمْ يَزَلْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ كَالْعَصَايِ أَوْ مِنْ قَائِدِهِ وَزَيْمًا كَانَ لِتَسْوِيلِ
 اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِثُّ بِقَعِّ بَيْتِكَ وَبَيْنَ الْعَصَايِ مِثْلًا مِنَ الْعَدِيدِ مِثْلَ
 مَا وَقَعَ مِنَ الْعَدِيدِ بِمَعْنَى ذَلِكَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْعَصَايِ فَتَكُونُ بِنْدَكَ مُسَاوَاةً
 لِمُسْلِمٍ مِثْلًا فِي قُرْبٍ لِإِسْنَادٍ وَعَدِيدٍ رِجَالِهِ **وَأَمَّا الْمَصَافِيحُ**
 فَهِيَ أَنْ يَقَعَ هَذِهِ الْمُسَاوَاةُ الَّتِي وَصَفْنَاهَا لَشَيْخِكَ لَا لَكَ فَيَقَعَ ذَلِكَ
 لَكَ مُصَافِيحًا إِذَا تَوَكَّنَ أَنَّكَ لَقِيتَ مُسْلِمًا فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَمَصَافِيحُهُ
 لَكُنْ بِكَ قَدْ لَقِيتَ شَيْخَكَ الْمُسَاوِيَّ لِمُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَاةُ لِشَيْخٍ شَيْخِكَ
 كَانَتْ الْمَصَافِيحُ لِشَيْخِكَ مَقُولُ كَانَ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَمَصَافِيحُهُ
 وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَاةُ لِشَيْخٍ شَيْخِكَ فَالْمُسَاوَاةُ لِشَيْخٍ شَيْخِكَ
 مَقُولُ فِيهَا كَانَ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَمَصَافِيحُهُ وَالْكَافُ أَنْ لَا تَذْكُرَكَ فِي
 ذَلِكَ مُسَبَّحًا بَلْ نَقُولُ كَانَ فَلَا نَسْمَعُهُ مِنْ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَقُولَ فِيهِ
 شَيْخِي أَوْ شَيْخٍ شَيْخِي ثُمَّ لَا تَخْفَى عَلَى الْمُنَاقِلِ أَنَّ فِي الْمُسَاوَاةِ وَالْمَصَافِيحِ
 الْوَاقِعِينَ لَكَ لَا يَلْتَفِتُ إِسْنَادُكَ وَإِسْنَادُ مُسْلِمٍ أَوْ نَحْوِهِ إِلَّا بَعْدَ عَيْنِ
 شَيْخٍ مُسْلِمٍ قَلِيلًا فِي الْعَصَايِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فَإِنْ كَانَتْ الْمَصَافِيحُ الَّتِي

٢٧
 تَذْكُرُهَا لَيْسَتْ لَكَ بَلْ لَمْ تَفُكْ مِنْ رِجَالِ إِسْنَادِكَ امْكُنْ النِّفَاءَ الْإِسْنَادِينَ
 فِيهَا فِي شَيْخٍ مُسْلِمٍ أَوْ شَبَاهِهِ وَدَاخِلَتِ الْمَصَافِيحُ حِينَئِذٍ الْمَوْافِقَةُ فَانْ مَعَهُ الْمَوْافِقَةُ
 نَاجِعٌ إِلَى مُسَاوَاةٍ وَمَصَافِيحٍ مُخَصَّوَصَةٍ إِذَا جَازَ لَهَا أَنْ تَقُصَّ مِنْ تَقْدِيمِ مَرْوَاهُ
 إِسْنَادُكَ الْعَالِيَّ سَاوِيٍّ وَمَصَافِيحُ مُسْلِمٍ أَوْ الْبُخَارِيِّ لَكُنْ بِهِ سَمِعَ مِنْ سَمِعَ مِنْ
 شَيْخٍ مَعَ تَأْخُرِ طَبَقَتِهِ عَنْ طَبَقَتِهِمَا وَيُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَالِ الْمَخْرُجَةِ
 لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا فِي هَذَا النَّوعِ وَطَبَقَتِهِمَا الْمَصَافِيحُ مَعَ الْمَوْافِقَاتِ وَالْإِبْدَالِ
 لِأَذْكُرَ نَاهُ ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْعُلُوِّ عَلُوٌّ نَاجِعٌ لِتَسْوِيلِ إِذَا لَوْلَا تَرْوُلُ ذَلِكَ
 الْإِيمَانُ فَاسْنَادُهُ لَمْ يَجْعَلْ أَنْتَ فِي إِسْنَادِكَ وَكَتَبْتَ قَدْ قُرِئَتْ مَرْوَةٌ عَلَى شَيْخِ الْكَلْبِ
 أَيْ الْمُظَفَّرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْكَافِظِ الْمُصَنِّفِ أَيْ سَعِيدِ السَّعْيَانِيِّ حَمْدًا لِلَّهِ فِي أَنْ يَحْيِيَ الْبَرَكَاتِ
 الْفَرَاوِي حِينَئِذٍ ادْعَى فِيهِ أَنَّهُ كَانَ سَمِعَهُ هُوَ أَوْ شَيْخُهُ مِنَ الْبُخَارِيِّ فَقَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو الْمُظَفَّرِ لَيْسَ لَكَ بَعْدَ الْبُخَارِيِّ نَازِلٌ وَهَذَا جَسْرُ طَبَقَتِهِ
 تَحْدِثُ وَجْهَ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْعُلُوِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الرَّابِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ**
 الْعُلُوُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَقْدِيمِ وَفَاةِ الرَّوِيِّ مِثَالَهُ مَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخٍ أَخْبَرَنِي بِهِ عَنْ
 وَاحِدٍ عَنِ السَّهْمِيِّ الْكَافِظِ عَنِ الْحَاكِمِ أَيْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَافِظِ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ عَنْ شَيْخٍ
 أَخْبَرَنِي بِهِ عَنْ وَاحِدٍ عَنِ بَكْرِ بْنِ خَلْفٍ عَنِ الْحَاكِمِ وَأَنَّ شَاوِيَّ الْإِسْنَادَ أَرَى فِي الْعَدِيدِ
 لِتَقْدِيمِ وَفَاةِ ابْنِ خَلْفٍ لِأَنَّ السَّهْمِيَّ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ
 وَمَاتَ ابْنُ خَلْفٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَدُوَيْسَ عَمْرٍاءُ بْنُ بَعْلَانَ الْخَلِيلِ

حاشية
ابن عمير بن ابي رباح
ابو الحسن المشيقي تقدم

ابن عمير بن ابي رباح الحافظ رحمه الله قال قد يكون الإسناد يعطوا على غيره فقدم موت
راوية وان كانا متساويين في العدد وشك في ذلك من حيث نفسه مثل ما ذكرناه
ثم ان هذا الكلام في العلو المبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ الى شيخ
وقد بينا وبراو واما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير
نظر الى فاسد بينه وبين الآخر فقد جده بعض اهل هذا الشأن محسن سنة وذلك
ما روينا عن ابي علي الحافظ النيسابوري قال سمعت احمد بن عمر الدمشقي وكان
من اركان الحديث يقول اسناد محسن سنة من موت شيخ اسناد علوه وهما
تروى عن ابي عبد الله بن مندة الحافظ قال اذا مر على الإسناد ثلثون سنة فهو
عالي وهذا اوسع من الاول **الخامس** العلو المستفاد من تقدم السماع انسابا
عن محمد بن ناصير الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ قال من العلو تقدم السماع
فليس وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه ما لا يدخل في ذلك
بل يمتاز عنه مثل ان يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع احدهما من شين
سنة مثالا وسماع الاخر من ان يعين سنة فاذا تساوى السند اليهما في العدد
فلاستناد الى الاول لدى تقدم سماعه اعلى فمذه النوع العلو على الاستقصاء
والإيضاح الشافعي والله سبحانه اعلم كله واما ما روينا عن الحافظ في
الظاهر السلف رحمه الله من قوله في ابيات له
بل علو الحديث بين اولى الحفظ والاشارة بحجة الإسناد

وما روينا عن الوزير نظام الملك من قوله عندي ان الحديث العالي ما صح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت روايته مائة فهذا هو ليس من
قبيل العلو المتعارف لطلقة بين اهل الحديث واما ما هو علو من حيث المعنى
فجيب والله اعلم **فصل** واما النزول فهو ضد العلو وما من قسم
من اقسام العلو الخمسة الا وضده فسم من اقسام النزول فهو اذن خمسة اقسام
وتفصيلها يذكر من تفصيل اقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه واما قول الحكم
ابي عبد الله لعل فالا يقول النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده
وليس كذلك فان النزول مراتب لا يعرفها الا اهل الصنعة الى اخر كلامه فهذا ليس
نظريا لكون النزول ضد العلو على الوجه الذي ذكرته بل نظريا لكونه يعرف معرفة
العلو وذلك لبيان ما ذكره هو في معرفة العلو فانه قصر في بيانه وتفصيله
وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو فانه مفصلا تفصيلا مفهوما للرب
النزول والاعلم عمدا لله ببارك وتعالى ان النزول مقصود مرغوب عنه
والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله وحكي ان خلاصة بعض اهل
النظر انه قال الشر في الايسناد افضل واجب بما معناه انه يجب الاجتهاد
والنظر في تعديل كل راو وتحرجه فكان اذا كان الاجتهاد اكثر فكان الاخر
اكثروا وهذا مذهب ضعيف ضعيف الحجة وقد روينا عن ابي عبد الله واني
عمرو المستملي النيسابوري انما فال النزول شوم وهذا وجه ما جاء في

النزول

ثم التزموا بغير التزم فان التزموا خاتمة دون العلو طريفاً فائدة
 زاجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مردود والله اعلم

النوع الملو في ثلاثين معرفة المشهور

من الحديث ه ومعنى الشهرة معروف وهو منقسم الى صحيح كقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات وامثاله ه والغير صحيح كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وكما بلغنا عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال ان ربعة احاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسواق ليس لها اصل من بشري مخرج اذ انشأته بالجنة ومن اذخر ميتا فانا خصمه يوم القيامة ه ونحرم يوم صومكم ه وللنساء حق وان جاء على فترته ونفتم من وجه آخر الى ما هو مشهور بين اهل الحديث وغيرهم كقوله صلى الله عليه وسلم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واشباهه ه والما هو مشهور بين اهل الحديث خاصة دون غيرهم كالري رواية عن محمد بن عبد الله الانصاري عن سلمة التيمي عن ابي مجاز عن ابي اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلت شهرا بعد الركوع يدعو على راعك وذكر ان ه فهذا مشهور بين اهل الحديث مخرج الصحيح وله رواية عن التيمي عن ابي مجاز عن ابي اسود عن غير التيمي ورواه عن التيمي غير الانصاري ولا يعلم ذلك الا اهل الصنعة واما غيرهم

حاشية
 هذا الحديث رواه ابو داود في صحيحه
 وابو بكر بن عبيد الله في صحيحه
 عن محمد بن عبد الله التيمي عن ابي اسود
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديثه عن فاطمة بنت عبد الله

فقد يستغريونه من حيث ان التيمي يروي عن التيمي وهو ما هنا يروي عن
 واحد عن التيمي ه ومن المشهور المتواتر الذي يذكره اهل الفقه واصوله
 واهل الحديث لا يذكرونه باسمه الحاصر المشعر بمجناه الحاصر وان كان الخطيب
 قد ذكره في كلامه ما يشعر انه اشبع فيه غير اهل الحديث ولعل ذلك لكونه
 لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجب حجة في رواياتهم فانه عيان عن غير الذي ينقله
 من حصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد من اسناده من اسناد هذا الشرط في رواه من
 اوله الى مشناه ومن سئل عن ايراد مثال لذلك فيما يروي من الحديث اعياه نطلبه
 وحديث الاعمال بالنيات ليس من ذلك لاسل وان نقله عبد النوار وزيادة
 ان ذلك طرأ عليه في وسط اسناده ولم يوجد في اوائله على ما سبق ذكره
 نعم حديث من كتب على مشعبا فليتبوا مفعة من النار نراه مثالا لذلك
 فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العبد المذنب وهو في الصحيحين يروي عن جماعة
 منهم وذكر ابو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده انه رواه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نحو من ان يعين رجلا من الصحابة وذكر بعض الحفاظ انه
 رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفسا من الصحابة وفيهم العشرة
 المشهورة لهم بالجنة قال والتيمي في الدنيا حديث اجمع على روايته العشرة
 غير ه ولا يعرف حديث يروي عن اكثر من تسعين نفسا من الصحابة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث الواحد قلنا وبلغ بهم

الحافظ

١٢

بعض أهل الحديث أكثر من هذا العبد وفي بعض ذلك عدد النوازل ثم لم يزل
عدد روايته في ازدياد وهم جترأ على الشوائب والافتقار والله أعلم

هذا الحديث من إسناده
في صحيح البخاري
والله أعلم

النوع الحادي والثلاثون مع فرد الغريب

والفرد من الحديث ٥٥ روي عن علي بن عبد الله بن مندة الجافظ الصبلي
أنه قال الغريب من الحديث حديث لا يروى في جماعة وأشباههم ما يروى
من مجموع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً فإذا روى عنهم
رجلان وثلاثة وأشتركوا في حديث يسمى عن رتبة فإذا روى الجماعة عنهم
حديثاً سمي مشهوراً قلنا الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة
يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي ينفرد به بعضهم بأمير لا يذكره
فيه بعضهم بأمير لا يذكره فيه غيره إما في مشهدياته وإما في إسناده
وليس كل ما ينفرد به من أنواع الأفراد مبدوداً من أنواع الغريب كما في الأفراد
المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد
المخرجة في الصحيح والغير صحيح وذلك هو الغالب على الغريب ٥٥
روي عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال غير مرة لا تكتبوا هذه
الأحاديث الغريبة فإنها منكروها عما فيها من الضعفاء ٥٥ وينقسم
الغريب أيضاً من وجه آخر فمنه ما هو غريب مشاهير إسناده أو هو

الحديث الذي ينفرد به رواية مشهيرة رآه واحد ومنه ما هو غريب إسناده
لأن مشاهير الحديث الذي مشهيرة معروف يروى عن جماعة من الصحابة إذا
نفرد بعضهم بربابته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن
مشهيرة غير غريب ٥ ومن ذلك غريب أبي السباع في أسانيد المنزلة الصحيحة
وهذا الذي يقول فيه الشهدى غريب من هذا الوجه ولا يرى هذا النوع
ينعكس فلا يوجد إذا ما هو غريب مشاهير ليس غريباً إسناده إلا إذا اشهر
الحديث الفرد بمن ينفرد به فرواه عنه عدد كبير من فائدة يصير غريباً
مشهوراً أو غريباً مشاهير غير غريب إسناده لكن بالنظر إلى إسناده في الإسناده
فإن إسناده مشهيرة بالغريب في طرفه الأول منصف المشهيرة في
طرفه الآخر كحديث الأعمال بالنيات وكما بين الغريب التي اشتملت
عليها النصابين المشهيرة والله أعلم ٥٥

النوع الثاني والثلاثون مع فرد الغريب

الحديث وهو عبارة عما وقع في منوال الأحاديث من الألفاظ الغامضة
البعيدة من الفهم لقللة استيعابها ٥٥ هذا من مهم يقبح جهله بأهل
الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة والخوض فيه ليس بالهين والخاص فيه
يقتضي بالجرى حديث الشوقي ٥ روي عن الميموني قال سئل أحمد بن حنبل

وَخِذْ ذَلِكَ يُنْقِصُ إِلَى مَا لَا خَصِيَّةَ وَنَوْعُهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَافِي فِي ثَمَانِيَةِ
 أَنْوَاعٍ وَالَّذِي خَرَّجَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ مَوْزُونٌ وَامْتِلَ ثَمَانِيَةً وَلَا اخْتِصَارَ لِذَلِكَ
 فِي ثَمَانِيَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا هـ وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا يَكُونُ صِفَةً لِلرَّوَايَةِ
 وَالْحُجْلُ مَا يَنْتَسِلُ سَمِعْتُ فَلَانًا قَالَ سَمِعْتُ فَلَانًا إِلَى الْخَرِّ السَّنَادِ أَوْ
 يَنْتَسِلُ حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا إِلَى الْخَرِّ وَمِنْ ذَلِكَ أَخْبَرَنَا وَاللَّهُ فَلَانٌ قَالَ أَخْبَرَنَا
 وَاللَّهُ فَلَانٌ إِلَى الْخَرِّ هـ وَمِثَالُ مَا يَنْجُحُ إِلَى صِفَاتِ الرِّوَايَةِ وَأَقْوَالُهُمْ
 وَخَرَّجَهَا بِسَنَادٍ حَدَّثَنَا اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى شُكْرِكَ وَذِكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ
 الْمُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهِمْ أَنِّي أَحْبَبْتُكَ فَقُلْتُ وَحَدَّثْتُكَ الشَّيْخُ بِالْيَدِ وَحَدَّثْتُ
 الْعَدَّةَ فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ نَوِيهَا وَتُرْوَى كَثِيرَةً وَخَيْرُهَا مَا كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ
 عَلَى اتِّصَالِ السَّمْعِ وَعَدَمِ التَّدْلِيلِ وَفَضِيلَةُ السَّنَدِ السَّنَادِ عَلَى
 مَزِيدِ الضَّبْطِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَقُلْ مَا تَسْلَمُ السَّنَدَاتُ مِنْ ضَعْفٍ أَعْنِي فِي وَفْقِ
 السَّنَدِ لَا فِي أَصْلِ الْمَنْزَعِ وَمِنْ السَّنَدِ مَا يَنْقَطِعُ تَسْلَمُهُ فِي وَسْطِ
 إِسْنَادِهِ وَذَلِكَ يُقْصَرُ فِيهِ وَهُوَ كَالسَّنَدِ بِأَوَّلِ حَدَّثٍ يَنْقُصُهُ عَلَى مَا هُوَ فِي ذَلِكَ

النَّوعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ هـ
 هَذَا مِنْهُمْ مُسْتَصْبَحٌ رَوَى فِيهِ النَّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَعْيَا

الْفُقَهَاءَ وَأَعَجَبُوا أَنَّهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ مَنْسُوخِهِ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ يَدْرُسُونَ وَسَابِقَةً أَوَّلَ هـ
 رَوَيْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَزَّةَ إِجْرَامَةَ الْحَدِيثِ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ لَهُ
 وَقَبْلَهُمْ مِنْ مِصْرَ كَبِتَ كُتِبَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ لَا قَالَ فَرُطْتُ مَا عَلِمْنَا بِالْحُجْلِ مِنَ
 الْمُنْفَسِرِ وَلَا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنْسُوخِهِ حـ
 جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ هـ وَفِيهِ عَنَانُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ
 خَفَاءً وَمَعْنَى النَّسْخِ وَشَرْطُهُ وَهُوَ عِبَانَةٌ عَنْ نَفْعِ الشَّارِعِ حُكْمًا مِنْهُ مُنْقَضًا
 يُحْكَمُ مِنْهُ مُنَاجِزٌ وَهَذَا جِدٌّ وَقَعَ لَنَا بِإِلَامٍ لِمَا مِنْ عِزِّهِ وَرَدَّتْ عَلَى غَيْرِ هـ
 ثُمَّ إِنَّ نَاسِخَ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخَهُ يُنْقِصُ أَقْسَامًا مِنْهَا مَا يَعْرِفُ
 بِنَصْرِحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهـ كَحَدِيثِ بَرِيدَةَ الَّتِي أَخْرَجَهُ
 مُسْلِمٌ فِي مِجْمَعِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُتِبَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ
 بَيَازَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ وَمِنْهَا مَا يَعْرِفُ بِقَوْلِ
 الْحَاجِّ كَمَا رَوَاهُ الْبُزْجِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ كَانُوا لَا يَرَوْنَ الْمَاءَ
 رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ يَهْرُ عَنْهَا وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ النَّبِيِّ عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هـ
 قَالَ كَانَ أَخْرَجَ الْأَمِيرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ
 مَا مِثْلُ النَّارِ فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ هـ وَمِنْهَا مَا يَعْرِفُ بِالنَّاسِخِ كَحَدِيثِ
 شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَفْطَرَ الْحَاكِمُ

والمحرم و حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو صائم
بين الشافعي ان الثاني ناسخ الاول من حيث انه روى في حديث شدد
انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرائى رجلا يجمع في شهر
رمضان فقال افطر الحاجم والمحرم وروى في حديث ابن عباس انه صلى الله
عليه وسلم اجتمع وهو محرم صائم فان ذلك ان الاول كان من الفتح في
سنة ثمان والثاني في حجة الوداع في سنة عشرة ومنهما ما يعرف
بالاجماع كحديث قنبل شارب الخمر في المرة الرابعة فانه قدسوخ عرف
نسخه بالاعفاد الاجماع على ترك العمل به والاجماع لا ينسخ ولا يفسخ
ولكن يترك على وجود ناسخ غيره والله اعلم بالصواب هـ

النوع الخامس والثلاثون مخدفة

المصحف من اسناد الاحاديث ومثونها هـ

هذا من جليل انما ينهض باعبايه احذ ان من الحفاظ والدارقطني منهم
وله فيه تصنيف وفيد وروى عن ابي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله
عنه انه قال ومن عجز عن الحفظ والنسج هـ فمثال النسخ في
الاسناد حديث شعبة عن العوام بن مراح عن ابي عثمان النهدي عن
عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتودرن

الجوف لاهلها الحديث هـ صحف فيه حديث معين فقال بن مراح بالراي والكا
فرد عليه وانما هو ابن مراح بالراء المملة واجم هـ ومنه ما روى عنه
احمد بن حنبل قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد
خبر عن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والنزق
قال احمد صحف شعبة فيه وانما هو خلد بن علفمة وقدر واه زائدة بن
قدامة وغيره على ما قاله احمد هـ وبلغ ابن الدارقطني ان ابن جرير الطبري
قال فممن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من سئل ومنهم غيبة بن النضر
قاله بالباء والدال غير المعجمة هـ ومثال الصحيح في المنز ما رواه ابن
لهيعة عن كتاب موسى بن عتبة اليه باسناده عن ابن ثابت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اجتمع في المسجد هـ وانما هو بالراء اجتمع في المنبر فخير
او حصين حجة يصلي فيها فصحته ان لهيعة لكونه اخذ من كتاب غير شاع
ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز هـ وبلغ ابن الدارقطني في حديث ابي شفيق
عن جابر قال روي لي يوم الاخراب على السجدة فكواه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان عندنا قال فيه اي وانما هو واي وهو ابن كعب هـ وفي
حديث الترمذي يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير
ما ينز ذرة قال فيه شعبة ذرة بالضم والتخفيف ونسب فيه النسخ
وفي حديث ابي ذر تعين الصانع قال فيه هشام بن عروة بالصاد المعجمة

وزواله صفا وانما هو النسخ
بالون والدال غير المعجمة

وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ النَّهْرِيُّ الصَّانِعُ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ فَيَدُ
 الْأَخْرَقِ وَبَلَغَ إِيَّاهُ زِدْعَةُ الرَّازِي أَيْ حَبِيبُ سَلَامٍ هُوَ الْمُسْتَرْجَلُ
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى سَابِقُكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ
 قَالَ مَضَى وَاسْتَحْطَمَ أَبُو زُرْعَةَ هَذَا وَيُسَمَّى قَبِيحَةً وَكَانَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ سَعِيدٌ
 عَنْ قَتَادَةَ مَصِيرُهُمْ وَبَلَغَ إِيَّاهُ الدَّارِقُطِيُّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدَمِ أَبُو مَوْسَى الْخَزَنَازِيُّ
 حَدَّثَ بِحَدِيثٍ أَنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقِرَّةٍ
 لَهَا خَوَارٌ فَقَالَ فِيهِ أَوْ شَاةٌ تُعَذِّبُ النَّوْزَ وَأَمَّا هُوَ يُعَذِّبُ بِالْبَاءِ الْمُنْشَاةِ
 مِنْ حَتٍّ وَأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ خَيْرٌ عِنْدَ قَدِّصِيِّكَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَسَارِيُّ مَا رَوَى أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى
 لَعَنَةَ قَوْمٍ أَنَّهُ صَلَّى لِقَبِيلِهِمْ وَإِنَّمَا الْعَنْتُ هَاهُنَا جَرِيَّةٌ نَصَبَتْ
 بَيْنَ يَدَيْهِ فَصَلَّى إِلَيْهَا وَاطْرَفَ مِنْ هَذَا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ الْحَكَمِ أَيْ عَمَّا
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ نَعَمْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى نَصَبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاةٌ
 أَيْ صَحْفًا عِنْدَ بَيْتِهَا كَانِ النَّوْزُ وَحَدَّثَ الدَّارِقُطِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصُّوْنِيَّ
 أَمَلِيَ فِي الْجَامِعِ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ مِنْ صَامٍ نَصَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتَانِ شَوَّالٍ
 فَقَالَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ شَوَّالٍ بِالشَّيْنِ وَالْبَاءِ هَ وَانَّ أَبَا بَكْرٍ إِسْمَاعِيلَ الْإِمَامَ
 كَانَ فِيمَا بَلَغَهُمْ عَنْهُ يَقُولُ فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي الْكَمَازِ مِنَ الرِّجَالِ بِالرَّازِي وَإِنَّمَا هُوَ قُرْبُ الْجَاهِ بِالْبَاءِ هَ وَفِي حَدِيثٍ

٨٤
 يَرَوِي عَنْ مَعْوِيَةَ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الَّذِينَ يَشْفِقُونَ الْخَطْبَ تَشْفِيقَ الشَّعْرِ ذَكَرَ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ مَرَّةً
 بِالْجَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَابْنُ نَعْمٍ شَاهِدٌ قَرَدُهُ عَلَيْهِ بِالْكَافِ الْمُجْمَعِ الْمُضْمُومَةُ هَ وَقَرَأَ
 نَحْطَ مُصَنِّفٍ أَنْ يَنْشَاهُ قَالَ فِي جَامِعِ الْمُصَوِّرِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ تَشْفِيقِ الْخَطْبِ فَقَالَ بَعْضُ الْمَلِكِينَ يَا قَوْمَ فَكَيْفَ
 نَعْمَلُ وَالْجَاهُ مَأْسَةٌ هَ فَلَمْ تَقْدِرْ أَنْ تَشْفِيقَ الْخَطْبَ فِي تَشْفِيقِ أَحَدِهِمَا
 فِي الْمَنْزِلِ وَالشَّيْءُ فِي الْإِسْنَادِ وَسَمِعْتُ قِسْمَةً أُخْرَى لِقِسْمَتَيْنِ أَحَدُهُمَا تَضَعُ
 الْبَصَرَ كَمَا يَسْبِقُ عَنْ أَبِي لَهَيْعَةَ وَذَلِكَ هُوَ الْأَكْثَرُ وَالشَّيْءُ تَضَعُ
 السَّمْعَ بِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ الْأَجُولِيِّ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ عَنْ أَبِي الْأَجُولِيِّ
 الدَّارِقُطِيُّ أَنَّهُ تَضَعُ السَّمْعَ لِأَمْنٍ تَضَعُ الْبَصَرَ كَأَنَّهُ ذَهَبٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَا لَا يَشْبَهُ مِنْ جَيْشٍ لِكَابَةِ وَأَمَّا الْخَطَأُ فِيهِ سَمْعٌ مِنْ رَوَاهُ هَ
 وَسَمِعْتُ قِسْمَةً ثَلَاثَةً إِلَى تَضَعُ اللَّفْظَ وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَالْإِسْنَادُ يَضَعُ
 بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ كَمَا سَمِعْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَمِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى عِنْدَةِ وَتُسَمَّى بَعْضُ
 مَا ذَكَرْنَا تَضَعُ مَجَازًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَ وَكَثِيرٌ مِنَ الضَّعِيفِ الْمَقُولِ عَنْ الْأَكْبَرِ
 الْجَلَّةِ لَهُمْ فِيهِ أَغْدَارٌ لَمْ يَنْقُلْهَا نَافِلُوهُ وَنَشَأَ اللَّهُ الشُّوْقُ وَالْعَصْمَةُ وَهُوَ أَعْلَمُ
النَّوْعُ الْيَسَارِيُّ وَالْثَلَاثُونَ مَعْرِفَةُ

الشيخ الذي في نسخة

تختلف الحديث ٥ وانما بكل للقيام به الائمة لجامعون بين صناعات الحديث
والفقه الغوامض على المعاني الدقيقة ٥ اعلم ان ما يذكر في هذا الباب
ينقسم الى قسمين احدهما ان يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعدى ابداء وجه
ينفي ثباتها فيعين حينئذ المصير الى ذلك والقول بهامعا ومثاله
حديث لا علوي ولا طيني مع حديث لا يؤخذ ممن فرغ على مصحح وحديث فر
من المجدوم فراك من الاخذ وجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تؤثر
بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها المصحح سببا لاعداء به
مرضه ثم قد خلف ذلك عن سببه في سائر الاسباب ففي الحديث الاول
نفي صلى الله عليه وسلم ما كان يعنفه الجاهل من ان ذلك يعدي بطبعه
ولقد قال من اعلى الاول وفي الثاني اعلم بان الله سبحانه جعل ذلك سببا
لذلك وحديث الضرب الذي يغلب وجوده عند وجوده يجعل الله سبحانه
وتعالى ولهذا الحديث مثال كثيرة وكاتب مختلف الحديث لا يثبت
في هذا المعنى ان يكون قد احسن فيه من وجه فقد اشياء منه قصصا عنه فيها
واي ما غير اولي اخرى ٥ وقد روي عن محمد بن اسحق بن خزيمة الامام
الله قال لا يعرف انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا باسناد من
يجهل متضاد من كان عنده فليأثر في ذلك ولا يثبتها
القسم الثاني ان تضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على ضربين احدهما

كاه

اشياء في

ان يظهر كون احدهما ناسخا والاخر منسوخا فيعمل بالناسخ وترك المنسوخ
والثاني ان لا تقوم دلالة على ان الناسخ ايها والمنسوخ ايها فيفرغ
حينئذ الى الترجيح والعمل بالارجح منها والاثبت بالترجيح بغير الروا او
بصفات لم في خبرين وجهان من وجوه الترجيح والكثر والتفصيلها مضع غير ذوالله سبحانه اعلم

النوع السابع والثلاثون مخبرفة

المزيد في مثل الاسانيد ٥ مثاله ما روى عن عبد الله بن المبارك
قال حدثنا يونس بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني يونس بن عبد الله
قال سمعت ابا ادرئس يقول سمعت وابله بن الاسقع يقول سمعت ابا
مرثدا الغنوي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا
على القبور ولا تصلوا اليها فذكر سفين في هذا الاسناد زيادة وهم
وهكذا ذكر الى احدث امس الوهم في ذكر سفين فممن دون ابن المبارك
لان جماعة ثقافت زووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من
صرح فيه بلفظ الاخبار بينهما ٥ وامس اذكر اي ادرئس فيه فان المبارك
منسوبة فيه الى الوهم وذلك لان جماعة من الثقافت وذاك زووه عن
ابن جابر فلم يذكروا ابا ادرئس بن يسير وابله وفيهم من صرح فيه بشماع
بشير من وابله قال ابو جابر الرازي زووه ان ابن المبارك وهم في هذا قال

وكثيرا ما حدثت بسوء علي إذ رتب فغلط ابن المبارك وظن أن هذا ما روي عن
 أبي إدريس عن وثالة وقد تسمع هذا بسوء من وثالة نفسه هـ قلت قد ألف
 الخطيب الحافظ في هذا النوع كتابا سماه كتاب نمين المنه في منبيل النساء بيد
 وفي كثير مما ذكره نظر لأن الإسناد الكافي عن الراوي أن كان بلفظه عن
 في ذلك فينبغي أن يحكم بأن مثاله ويجعل مغللا بالإسناد الذي ذكر فيه الزايد
 لا يعرف في نوع العلل كما يأتي ذكره أن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه وإن
 كان فيه تصريح بالسماع أو بالأخبار كما في المثال الذي أوردهناه فجاز أن يكون
 قد تسمع ذلك من رجل ثم سمعه منه نفسه فيكون بسوء في هذا الحديث قد
 سمعه من أبي إدريس عن وثالة ثم لقي وثالة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحا
 به في غير هذا اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهما كغير ما ذكره أبو
 حاتم في المثال المذكور وأيضا فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السامعين
 فإذا لم يخبر عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة والله أعلم هـ

النوع الثامن والثلاثون معرفة المراسيل

الخطيب إرشادها هـ هذا نوع مهم عظيم الفائدة يترك بلا إشباع
 في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة النامة وللخطيب الحافظ فيه
 كتاب التفصيل لهم المراسيل المذكور في هذا الباب منه ما عرفت فيه المراسيل

المروزي

معرفة عليم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء كما في الحديث عن العوام بن حوشب
 عن عبد الله بن أبي أوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال ليل قد قامت
 الصلاة نهض وكبش روي عنه عن ابن جبريل أنه قال العوام لم يلق النبي أوفى
 ومنه ما كان الحكيم يارساله محالا على محبيه من وجه آخر من زيادة شخص واحد
 أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر
 عن عبد الرزاق عن الثوري عن علي بن اسحق فانه حكى فيه بالقطع والرسالة من
 عبد الرزاق والثوري لا يروى عن عبد الرزاق قال حدثني العنبر بن أبي شيبه الجدي
 عن الثوري عن علي بن اسحق وحكم أيضا فيه بالرسالة من الثوري وإي اسحق لا يروى
 عن الثوري عن شريك عن علي بن اسحق وهذا وما شئت في النوع الذي قبله تعرضنا لأن
 يعترض بكل واحد منها على الآخر على ما تقدمت الإشارة إليه والله أعلم هـ

النوع التاسع والثلاثون معرفة

الصحابة رضي الله عنهم أجمعين هـ

هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتابا كثيرة من أجلها وأكثرها فوايد كتاب
 الاستيعاب لابن عبد البر ولا ما شأنه به من إيراد كثير مما شجر من الصحابة
 وحكاياته عن الأخباريين لا المحدثين وغالب على الأخباريين الأكارم والخطيب
 فيما يروونه وأنا أوردنا نكاحا فحة أن شاء الله قد كان منسج لمصنف كتب الصحابة أن

هذا ما عرفت عن صاحب الرابع
 والعشر من العلم

يُوجِبُهَا بِهَا مِنْهَا فِي تَوَاحُجِهَا **إِحْلَاف** اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَنَّ الْحَاجَّاتِ
مِنْهَا مَعْرُوفٌ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَهُوَ مِنَ الْحَاجَّاتِ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ
رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَبَلَغَ إِعْرَافُ الْمُطَفِّرِ السَّعَافِي الْمُرُورِيِّ أَنَّهُ
قَالَ أَكْبَابُ إِحْدَيْتِ طَلْفُونِ سَمِ الْحَاجَّاتِ عَلَى كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا وَكَلِمَةً
وَيَتَوَسَّعُونَ فِي يُعَدُّونَ مَنْ رَأَاهُ رُؤْيَا مِنَ الْحَاجَّاتِ وَهَذَا الشَّرَفُ مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْطَوْا كُلَّ مَنْ رَأَاهُ حُكْمَ النُّجْمَةِ وَذَكَرَ أَنَّ أَسْمَ الْحَاجَّاتِ مِنْ
حَيْثُ اللُّغَةُ وَالظَّاهِرُ يَقَعُ عَلَى مَا لَيْسَ مُجْتَمِعًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَثُرَتْ
لِجَالِسَتِهِ لَهُ عَلَى طَرِيقِ السَّجْعِ لَهُ وَالْأَخْذِ عَنْهُ قَالَ وَهَذَا طَرِيقُ الْأَصُولَيْنِ
قُلْتُ وَفَرَزْتُ بَيْنَ تَعْيِينِ السُّبْبَانَةِ كَانَ لَا يُعْبَدُ الْحَاجَّاتِ الْأَمْرَ أَقَامَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ وَغَضَامَةً غَزْوَةً أَوْ
غَزْوَتَيْنِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا أَنْ صَحَّ عَنْهُ رَاجِعٌ إِلَى الْحُكْمِ عَنِ الْأَصُولَيْنِ وَبَكَرَ
فِي عِبَارَتِهِ ضَرْبُ تَوْحِيدٍ أَنْ لَا يُعْبَدُ مِنَ الْحَاجَّاتِ جَرِيرٌ عَنِ اللَّهِ الْبَاطِلِ وَمِنْ شَرَاكِهِ
فِي فَقَدْ ظَاهِرٌ مَا أَشْرَطَ فِيهِمْ مَنْ لَا تَعْرِفُ خِلَافًا فِي عِلْمِهِ مِنَ الْحَاجَّاتِ هُ وَرَوَى
عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ السَّبْلَانِيِّ وَاشْتَرَى عَلَيْهِ خَيْرًا قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقُلْتُ هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ غَيْرُكَ قَالَ نَقُصُ
نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ قَدَرُ أَوْدَةٍ فَأَمَّا مَرَجِيهِ فَلَا هَ اسْنَادُهُ جَيِّدٌ حَدَّثَ بِهِ مُسْلِمٌ

حَصْرُهُ أَي زَرْعُهُ ثُمَّ إِنَّ كُنَ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ صَحَابِيًّا نَأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالتَّوَأُّثِ وَنَأَنَّهُ
بِالِاسْتِيفَاقَةِ الْفَاصِرَةِ عَنِ التَّوَأُّثِ وَنَأَنَّهُ يَرَوِي عَنِ الْحَادِثِ الْحَبَابَةِ أَنَّهُ
صَحَابِيٌّ وَنَأَنَّهُ يَقُولُهُ وَالْجَارِ مِنْ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ ثَبُوتِ عَدَالَتِهِ بَأَنَّهُ صَحَابِيٌّ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ **الثَّانِيَةُ** لِلْحَبَابَةِ بِأَنَّهُمْ خَصِيصَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَسْتَأْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
أَجْرٌ مِنْهُمْ بَلْ ذَلِكَ أَمْرٌ مَقْرُوعٌ مِنْهُ لَكُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُعَدَّلِينَ مُنْصُوصَ الْكَلَامِ
وَالسُّنَّةِ وَاجْمَعٍ مِنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ الْآيَةُ ٥ وَفِي تَصْوِيرِ السُّنَّةِ الشَّاهِدَةِ بِذَلِكَ
كَثْرَةُ مَنْهَا حَيْثُ شَاءَ نَعْدُ الْمَقْبُولِ عَلَى صِحَّتِهِ إِنْ تَسَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ لَا تَسْتَوُوا أَصْحَابِي قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَجْبَدَكُمْ أَنْفُسًا مِثْلَ أُحُدٍ هَبَا
مَا أَذْرَكَ مُبَاحِدِيهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ ٥ ثُمَّ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمَعَةً عَلَى يُعَدُّ بِكُلِّ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ لَا يَسْتَوِي الْفَتْحُ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ الْجَمَاعَةُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ لِحَسَنَاتِهِ
لِلظَّنِّ بِهِمْ وَنَظَرِ الْأَيَّامِ مُتَهَدِّهِمْ مِنْ مَا أُثِرَ وَكَانَ اللَّهُ يَسْجُدُ لَهُ وَتَعَالَى أُنَاحُ
الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ لَكُمْ نَفْلَةُ الشَّرِيعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الثَّالِثَةُ**
أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى
ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَاحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ وَذَلِكَ مِنَ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا خُفْيَ عَلَيْهِ
حَيْثُ هُوَ وَهُوَ أَوَّلُ صَاحِبِ حَدِيثٍ مَلَعْنَا عَنْ أَبِي جَرِيرٍ فِي دَاوُدَ الْجَنَابِيِّ
قَالَ رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي النَّوْمِ وَأَنَا الْجَنَابِيُّ أَصْنَفُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مِثْلَ مَا أُوحِيَ
 عَلَيْهِ فَأَنشَأَ يَتُورَ مِثْلَ الْقُرْآنِ فَمِثْلَ
 الْقُرْآنِ فَانْشَأَ يَتُورَ مِثْلَ الْقُرْآنِ

فقلت اني لأجيبك فقال انا اول صاحب كان في الدنيا وعلمه من جبل
ايضا رضي الله عنه قال سئله من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر روا
الرواية عنه وعمره ابو هريرة وابن عمر وعائشة وانس وابو هريرة
اكثرهم حديثا وحمل عنه الثقات ه ثم ان اكثر الصحابة فنيثا روى
ابن عمار بن بلخ ابن احمد بن حنبل قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه في الفتوى
الثمن ابن عمار بن ورويت ابن احمد بن حنبل ايضا انه قيل له من
العبادة فقال عبد الله بن عمار وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد
الله بن عمر وقل له فابن مسعود قال لا ليس عبد الله بن مسعود من العباد
قال حافظ احمد البيهقي فمار ويناؤه عنه وقرأته بخطه وهذا من
ابن مسعود تقدم مؤنه وهو لا وعاشوا حتى احتج إليهم فاذا اجمعوا
عليه قيل هذا قول العباد له او هذا فعلم قلت وبلغ
باب مسعود في ذلك تباير العباد له المسمى بعبد الله من الصحابة وهم نحو
مائتين وعشرين نفسا والله اعلم ه ورويت ابن عمار بن عبد الله المدني قال
لم يكن من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجله اصحاب يقومون بقوله
في الفقه الاثلاثة عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله
عنهم كان كل واحد منهم اصحاب يقومون بقوله ويفنون الناس

عن الشيخين في مسند ابن جابر بن عبد الله بن مسعود

وروي عن مسروق قال وجدت علم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
انني لا سئله عمر وعلي وايي وزيد وايو الدرداء وعبد الله بن مسعود ثم
انني علم هاولا السئله الى اثنين علي وعبد الله ورويت الحجة عن مطرف
عن الشعبي قال كان العلم يوحى عن سئله من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضا وكان يفتش
بعضهم من بعض وكان علي والاشعري وايي يشبه علم بعضهم بعضا وكان
يفتش بعضهم من بعض ورويت ابن عمار بن حنبل ايضا انه قال الشافعي
ذكر الصحابة في رسالته القديمة فاشي عليهم بما هم اهله ثم قال
وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر واستدراك به علم
واستبطيه واذا انا وهم لنا احمد واولي بنا من الانبياء عندنا لانفسنا
والله اعلم ه **الرابعة** روي عن علي بن زيد الزاوي انه قيل عن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن يضبط هذا شهد مع
النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ان يعون الفا وشهد معه بؤوك
شبعون الفا ورويت ابن عمار بن زيد ع ايضا انه قيل له اليس يقال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم ان لعة الاف حديث قال ومن قال دافقل الله
اشباه هذا قول الناذقة او من يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف وان لعة عشر الفا

روى هذا من الأعراب

من الصحابة ممن روى عنه وجمع منه وفي رواية ممن رآه وسمع منه فبئله
له يا بانه دعة ها ولا ابن كلنا وابن سمعوا منه قال اهل المدينة واهل
مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه
يعرفه قلنت ثم انه اختلف في عدد طبقاتهم واصنافهم والنظر
في ذلك الى السنين بالاسلام والهجرة وشهود المشاهيد الفاضلة مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابائنا وامهائنا وانفسنا هو صلى
الله عليه وسلم وحملهم احكام ابو عبد الله اثني عشر طبقة ومنهم من زاد على
ذلك وسنناطون تفصيل ذلك والله اعلم **الخامسة** افضلهم
على الاطلاق ابو بكر ثم عمر ثم ان محمدا السلف على تقديم عثمان على علي وقدم
اهل الكوفة من اهل السنة عليا على عثمان وفيه قال منهم سفير الشورى
اولا ثم رجع لا تقدم عمر روى في ذلك عنه وعنهم اخطا ومن نقل عنه
من اهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن اسحق بن خزيمة وتقدم عمر
هو الذي استقرت عليه مذاهب اصحاب الحديث واهل السنة واتا
افضل اصنافهم متفاديا قال ابو منصور البغدادي النعماني اصحابنا مجمعون
على ان افضلهم اخلفاء الانبياء ثم السنة الياقوتية تمام العشرة ثم
البدويون ثم اصحاب اجد ثم اهل بيعة الرضوان بالحسنة قلنت في
نصر القرآن تفصيل السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهم الذين

سئلوا الالفيلين في قول سعيد بن المسيب وطائفة وفي قول الشيخ
هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وعمر بن الخطاب وعطاء بن يسار
انما قالوا هم اهل بدر روى في ذلك عنهما ابن عبد البر فيما وجدنا عنه والله اعلم
السادسة اختلف السلف في اول من اسلم فبئله ابو بكر الصدوق
رضي الله عنه روى في ذلك عن ابن عباس وحسان بن ثابت وابن هبم النخعي
وغيرهم وقيل على اول من اسلم روى في ذلك عن زيد بن ارقم واي في رواية المغيرة
وغيرهم وقال الحاكم ابو عبد الله لا اعلم خلافا بين اصحاب الشوايح
ان علي بن ابي طالب اولهم اسلموا واستنكروا هذا الحاكم وقيل اول من اسلم
زيد بن حارثة وذكر معمر بن زاذان عن الزهري وقيل اول من اسلم خديجة
أم المؤمنين روى في ذلك عن وجوه عن الزهري وهو قول قتادة وغيره
ايحيى بن يسار وجماعة وروى ايضا عن ابن عباس وادعى العلبي المفضل
فيما ذكره في كتابه ان اتفاق العلماء على ان اول من اسلم خديجة وان اخلا فم
انما هو في اول من اسلم بعدها والا وروى ان يقال اول من اسلم من الرجال الاحرار
ابو بكر ومن الصبيان اولهم علي ومن النساء خديجة ومن السوال زيد
ومن العبيد بلال والله اعلم **السابعة** اخرهم على الاطلاق مؤنا
ابو الطفيل عامر بن وائلة مات سنة مائة من الهجرة واتا بالاضافة
الى النواحي فآخر من مات منهم بالمدينة جابر بن عبد الله روى احمد بن حنبل

وذلك انه لا يمتنع من ان يكون له من اولاد

عن قتادة وفيل سهل بن سعد وفيل السائب بن زيد وآخر من مات منهم بمكة
عبد الله بن عمر وفيل جابر بن عبد الله وذكر علي بن المديني ان ابا الطفيل بمكة
مات فهو اذا الاخر من مات منهم بالبصرة اس بن مالك قال
ابو عمر بن عبد البر ما علم احدا مات بعده من راي رسول الله صلى الله عليه
وسلم الا ابا الطفيل وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن ابي اوفى وبالشام
عبد الله بن بشر وفيل بن ابي امامة وتبسط بعضهم فقال آخر من مات
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحارث بن
جزء الزبيدي وبفلسطين ابو ابي بن ابي حذام وبدمشق واثله بن الاشعث
ومصر عبد الله بن بشر وباليامنة الهرماس بن زياد وبالحيرة العرش بن
عميرة وبافريقية زويغ بن ثابت وبالبادية في الاعراب سلمة بن الاكوع
رضي الله عنهم اجمعين وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم تذكره وقوله في
زويغ بافريقية لا يصح انما مات في حاضرة بركة وقبره بها والله اعلم

النوع المروي عن ابن جعفر في التابعين

هذا ومعرفة الصحابة اصل اميل يرجع اليه في معرفة المرسلين
والمتقدمين قال الخطيب حافظ التابعي بن حبيب الصحابي قلت
ومطلقة مخصوص بالتابع باحسان ونقال للواحد منهم تابع وتابعي وكلام

الحاكم اي عبد الله وغيره مشعشع بانه يفي فيه ان يسمع من الصحابي ان يلفاه وان لم يوجد
الصحبة العريقة والاكتفاء في هذا مجرد الفاء والروية اقرب منه في الصحابة
نظرا الى مقتضى اللغظين فيها وهما هذه من مات في هذا النوع **احاديثها**
ذكر حافظ ابو عبد الله ان التابعين على عشرة عشرة طبقة الاولى الذين لحقوا بالرسالة
شعبد بن المسيب وقيس بن طهمان وابو عثمان النهدي وقس بن عباد وابو سنان
حسين بن المنذر وابو ابل وابو جابر الطاطري وغيرهم ه وعليه في بعض
ها ولا انكار فان شعبد بن المسيب ليس بهذه المثابة لانه ولد في خلافة عمر
ولم يسمع من اكثر العشرة وقد قال بعضهم لا يصح له رواية عن احد العشرة
الا شعبد بن قيس وقاص ه قلت وكان شعبد اخرهم موتا وذكر الحاكم
قبل كلامه المذكور ان شعبد اذنك عمر من بعده الى اخر العشرة وقال
ليس في جماعة التابعين من اذنكم وسمع منهم غير شعبد وقيس بن طهمان
وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه نعم قيس بن طهمان يسمع العشرة وروى عنهم
وليس في التابعين اجدوى عن العشرة سواء ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف
ابن خراش حافظ فيما رواه ابو يلعاف عنه وعنه داود السجستاني انه قال
روى عن الشعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف ه وبها ولاد التابعون الذين
ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابناء الصحابة كعبد الله بن
طلحة وابي امامة اسعد بن سهل بن حنيف وابي ادريس الخولاني وغيرهم **الثانية**

قال المؤلف رحمه الله في كتاب التلخيص والامتنان على الله تعالى
 ومنه من اسكنهم في دارهم وهو ربهم
 انما كان له هو انما كان له هو
 ربهم نعم انما كان له هو
 هو ربهم انما كان له هو
 ربهم نعم انما كان له هو

الْمُخَضَّرُونَ مِنَ النَّابِغِينَ هُمُ الَّذِينَ ذُكِرُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَحَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْلَمُوا وَلَا تُحِبُّهُمْ وَأَجِدُهُمْ مُخَضَّرِينَ بِفَتْحِ الرَّاءِ كَأَنَّهُ خَضَمَ لَ
 قُطِعَ عَنْ نَظَائِرِهِ الَّذِينَ ذُكِرُوا الصَّحْبَةَ وَغَيْرَهَا وَذَكَرَهُمْ مُسْلِمٌ فَلَبَّغَ بِهِمْ عَشْرَ ثَقَاتٍ
 مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ وَشُوَيْبُ بْنُ غَفْلَةَ الْكُدِيُّ وَعَمْرُو بْنُ يَهُوَى الْأَوْحِيُّ وَعَبْدُ جَبْرِ
 بْنُ يَدِ الْخَيْوَانِ وَأَبُو عُمَرَ النَّهْدِيُّ عَبْدُ الْحَزَنِ بْنِ يُؤَيْلٍ وَأَبُو جَلَالٍ الْحَكِيُّ بْنُ سَعْدَةَ بْنِ
 زُرَّازَةَ وَفَرَسٌ بْنُ مَرْكَمٍ مِنْهُمْ أَبُو سَلَمَةَ الْحَوْلَانِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ وَالْأَخْفَشُ
 قَيْسٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الثَّالِثُ** مِنَ الْأَكْبَرِ مِنَ النَّابِغِينَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ مِنْ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ وَهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالْقَتَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ وَخَارِجَةُ بْنُ يَزِيدَ
 وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْحَزَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ وَثَلَمِينَ بْنُ سِنَانٍ
 وَزُوَيْنَ بْنَ أَبِي جَلْفَةَ أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ عَمَلًا كَثِيرًا
 مِنْ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَزُوَيْنَ بْنَ أَبِي الْمُبَرِّكِ قَالَ كَانَ فُقَهَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
 الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ رَأْيِهِمْ سَبْعَةٌ فَذَكَرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ
 عَبْدِ الْحَزَنِ وَذَكَرَ بَدَلَهُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَزُوَيْنَ بْنَ أَبِي الْإِثْرِ
 فَتَضَمَّنَ فِي كِتَابِهِ عَنْهُمْ فَذَكَرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَّهُ أَذَكَرَ أَبَا بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الْحَزَنِ بِذَلِكَ أَيْ تَلَمَّةَ
 وَسَلَامٍ **الرَّابِعَةُ** وَزَادَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ أَفْضَلُ النَّابِغِينَ سَعِيدُ بْنُ
 الْمُسَيْبِ فَقِيلَ لَهُ فَعَلَقَهُ وَالْأَسْوَدُ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَعَلَقَهُ وَالْأَسْوَدُ
 وَعَمْرُو بْنُ ثَوْبٍ قَالَ لَا أَعْلَمُ فِي النَّابِغِينَ مِثْلَ عُمَرَ النَّهْدِيِّ وَقَيْسِ بْنِ كَامٍ

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ أَفْضَلُ النَّابِعِينَ فَسْرٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَلْقَمَةُ وَمَسْرُوقٌ وَهَؤُلَاءِ
كَانُوا فَاضِلِينَ وَمِنْ عَلَيْهِ النَّابِعِينَ هـ وَابْنُ حَنْجِيٍّ مَا وَجَدْتُهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ خَفِيَّةٍ أَنَّهُ إِهْدَى الشَّيْزَارِيَّ فِي كِتَابٍ لَهُ قَالَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَفْضَلِ النَّابِعِينَ
فَاهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ أَبُو ثَرْسٍ الْقَرْنِيُّ وَاهْلُ بَصْرَةَ يَقُولُونَ الْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ هـ
وَبَلْعَنَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ قَالَ لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ فِي فَتَوَى مِنَ الْحُسَيْنِ وَعَطَاءٌ يَعْنِي مِنَ
النَّابِعِينَ وَقَالَ أَيْضًا كَانَ عَطَاءٌ مُفْنًى مَكَّةَ وَالْحُسَيْنُ مُفْنًى بَصْرَةَ هَذَا أَكْثَرُ
النَّاسِ عَنْهُمْ زَائِرُهُمْ هـ وَبَلْعَنَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ كُرَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ سَيِّدُنَا النَّابِعِينَ
مِنْ النِّسَاءِ حَفْصَةُ بِنْتُ سَيْبِ بْنِ وَهْبٍ وَابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ الشَّهْمَاءِ وَابْنَةُ
كُتَيْبٍ هـ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ هـ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ هـ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ هـ
اللَّهُ قَالَ طَبَقَةُ تُعَدُّ فِي النَّابِعِينَ وَلَمْ يَصْحَ شَيْءٌ أَحَدِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ
سُوَيْدٍ الْخُجَّيِّ الْفَقِيهَ وَبَكْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيطِ وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ وَذَكَرَ عَنْهُمْ
قَالَ وَطَبَقَةُ عِبَادُهُمْ عَبْدُ النَّاسِ فِي أَتْبَاعِ النَّابِعِينَ وَقَدْ لَقُوا الصَّحَابَةَ مِنْهُمْ أَبُو
الرَّزَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنْسَاهُ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَقَدْ دَخَلَ
عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُؤَسَّسُ بْنُ عُفَيْفَةَ وَقَدْ دَخَلَ النَّسَبُ مِنْ مَالِكٍ
وَأَمَّا خَالِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ شُعْبَةَ الْعَاصِرِ هـ وَفِي بَعْضِ مَا قَالَهُ مَقَالٌ قُلْتُ
وَقَوْمٌ عُدُّوا مِنَ النَّابِعِينَ وَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ أَحَبِّ ذَلِكَ عَبْدُ الْحَكَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
النُّعْمَنُ وَسُوَيْدُ ابْنِ مُقَرِّنٍ الْمُنْبَرِّيُّ فِي النَّابِعِينَ عِنْدَ مَا ذَكَرَ الْإِخْوَةَ مِنَ النَّابِعِينَ

سعد بن المسيب واهل الكوفة
بقواون حمزة الامير

هو في العلم المظهر وبعد الميم
بأوامره اعلم

بها ما عايناه
من الحاشي العشر
ولقد اكرم
باعتها من الدواعي السبع والاعور
في دار الحديث في دار الحديث
دار الحديث في دار الحديث

وهما صحاحيان معروفان مذكوران في الصحابة والله اعلم

النوع الحادي والاربعون معرفة الاكابر الرواة على اصاغيرهم

ومن الفائدة في ذلك ان لا يتوهم كون المروى عنه اكبر او افضل من الراوي
نظرا الى ان الاعلى كون المروى عنه كذلك فيجهل بذلك من لهما ووضح
عن عايشة رضي الله عنها انها قالت امتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل
الناس منان لهم ثم ان ذلك يقع على ضربين هما ان يكون الراوي اكبر سنا
وامم طبقة من المروى عنه كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيروى عنه
وكأنني اقسام عبيد الله بن احمد الا وهري من المناخرين احشيوخ الخطيب روى
عن الخطيب في بعض نصابه والخطيب اذ ذاك في عقوف ان شبابه وطلبه
ومن هان كون الراوي اكبر قدرا من المروى عنه بان يكون حافظا لما لا يروى
عنه شيخا او با جيب كالك في روايته عن عبيد الله بن دينار واحمد بن حنبل
واستحق بن زاهوية في روايته عن عبيد الله بن موسى في اشباه ذلك كثيرة
ومن هان كون الراوي اكبر من الوجهة جميعا وذلك كرواية كثير من العلماء
والحفاظ عن اصحابهم ولا من ثم كعبد الغني الجاف في روايته عن محمد بن علي الصوري
وكرواية ابي بكر البرقاني عن ابي بكر الخطيب وكرواية الخطيب عن ابي نصر بن ماذن

ونظائر ذلك كثيرة ه ويندج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابي عن
التابعي كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن شعيب الا جاز وكذلك
رواية التابعي عن تابع التابعي كما قدمنا من رواية الهري والاضاري
عن مالك وكمروى عن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن
من التابعين وروى عنه اكثر من عشرين نفسا من التابعين جمعهم عبد الغني
بن شعيب الجاف في كتاب له وقرأت بخط الجاف اي محمد الطلبي في تخرج
له قال عمرو بن شعيب ليس بتابعي وفرد روى عنه نيف وشعور زكاهم التابعين والله اعلم

النوع الثاني والاربعون معرفة المدح وما عداه من رواية الاقران بعضهم عن بعض

وههم المنفازون في السير والاسناد وربما الكافي الحاكم ابو عبد الله
فيه بالنقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السير
يعلم ان رواية الفرع عن الفرع منهم فما المدح وهو ان يروى الفرع عن
كل واحد منهما عن الآخر مثاله في الصحابة عايشة وابو هريرة روى كل
واحد منهما عن الآخر وفي التابعين رواية الهري عن محمد بن عبد العزيز
وزوايته عن عمر بن الهري وفي اتباع التابعين رواية مالك عن ابي وزاعي وزوايته
الاوزاعي عن مالك وفي اتباع الانباع رواية احمد بن حنبل عن علي بن الليث

قال هو في نسخة السير وقوله

النوع الرابع والأربعون معرفة

رواية الأبا عن الأبا

والخطيب الحافظ في ذلك كتاب روى فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه
 الفضل بن أبي عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات
 بالمزدلفة هـ وروى فيه عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل وهما
 ثقتان لحديث منها عن ابن عبيدة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن
 شعيب بن المسيب عن علي بن هزيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخبروا الأجهال فإن اليد معلقة والرجل موشقة قال الخطيب يروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما أعلمه إلا من جهة بكر بن وائل هـ
 وروى فيه عن معمر بن سليمان التيمي قال حدثني أي قال حدثني أنت عن
 عن أبي عن الحسن قال ورح كلمة رجمة هـ وهذا طريق يجمع أنراعا
 وروى فيه عن علي بن عمر جعفر بن محمد البوري المقي عن ابنه أي جعفر
 محمد بن جعفر سنة عشر حديثا أو نحو ذلك وذلك أكثر ما روى الأبا
 عن ابنه وآخر ما روىناه من هذا النوع وأقر به عمدا ما حدثني أبو
 المظفر عبد الرحمن بن الحافظ أي شعيب المروزي رحمه الله بهام لفظه قال أنبأني
 والذي عنني فيما قرأت بخطه قال حدثني وأرى أبو المظفر عبد الرحمن بن لفظه
 وأصله فذكر بأسناده عن علي أمانة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

قال لحضروا موايدكم البفل فإنه مطردة للشيطان مع الشبهة هـ وأما
 الحديث الذي روينا عن علي بن بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال في الجنة السوداء شفاة من كل داء فهو غلط ممن رواه إنما
 هو عن علي بن بكر بن عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن بكر الصديق
 وهما ولا هم الذين قال فيهم موسى بن عتبة لا يعرف أن رجة أدركوا النبي صلى
 الله عليه وسلم هم وأبناؤهم الأهل والأولاد الأربعة فذكر أبا بكر الصدوق وأباه وأبيه
 عبد الرحمن وأبيه محمد الأبا عن الأبا هـ

النوع الخامس والأربعون معرفة

رواية الأبا عن الأبا

ولا يضر الوالي الحافظ في ذلك كتاب وأما ما لم يتم فيه الأبا والجد هو
 نوعان أحدهما رواية الأبا عن الأبا عن الجد بن جعفر عن شبيب عن أبيه عن جد هـ
 وله بهذا الإسناد نسخة كثيرة أكثرها فضليات جبار وشبيب هو ابن محمد
 بن عبد الله بن عمرو بن العاصي وقد أخرج أكثر أهل الحديث حديثه جملة الملقين
 الجارية على الصحابي عبد الله بن عمرو دون ابنه محمد والشيخ لا يظفر لهم من طائفة
 ذلك هـ ونحوه من حكم عن أبيه عن جد هـ وهذا الإسناد نسخة كثيرة حسنة
 وجده هو موعوية بن جعدة الشيرازي هـ وطلحة بن مصرف عن أبيه عن جد هـ

النوع السابع والاربعون معرفة
 من لم يرو عنه الاراء واحدا من الصحابة والتابعين
 رضي الله عنهم اجمعين وسلم فيه كتاب لم اراه من اله من الصحابة وهب
 ابن خنيس وهو في كافي الحاكم وافي نعم الاصبهان في معرفة علوم الحديث
 هدم بن خنيس وهو رواية داود الاوصي عن الشعبي وذلك خطأ صحابي
 لم يرو عنه غير الشعبي وكذلك عامر بن شمر وعروة بن مضر بن صفوان
 الانصاري ومحمد بن صيفي الانصاري وليسا بواحد وان قاله بعضهم صحابيون
 لم يرو عنهم غير الشعبي وانفرد قيس بن ابي حازم بالرواية عن ابيه وعروة بن
 بن سعيد الرقي والصناع بن الاعشى ومرداس بن مالك الاسلمي وكلهم
 صحابة وقبالة بن عبد الله الكلابي منهم لم يرو عنه غير ابي بن نابل
 وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير ابائهم منهم شكل بن حميد لم يرو عنه
 غير ابيه شبيب ومنهم المسيب بن حزن القرشي لم يرو عنه غير ابيه سعيد
 بن المسيب ومعوية بن حبة لم يرو عنه غير ابيه حكيم والديهم وقرة بن
 ابياس لم يرو عنه غير ابيه معوية وابو ليلى الانصاري لم يرو عنه غير ابيه
 عبد الرحمن بن ابي ليلى ثم ان الحاكم ابا عبد الله حكم في المدخل في كتاب الكليل
 بان احدا من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري وسلم في صحيحهما وانكر ذلك
 عليه ونقص عليه باخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن ابي حازم عن

مرداس بن الاسلمي يذهب الصالحون الاول فالاول ولا راوي له غير قيس ه
 وياخراجه حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب مع انه لا راوي له غير
 ابنه وياخراجه حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب ابي لا يخطي الرجل والدين
 ادع اجبالي ولم يرو عن عمرو بن عيسى وغير الحسن وكذلك اخرج مسلم في
 صحيحه حديث رافع بن عمر بن الخطاب لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت
 وحدثني رفاعه العدوي لم يرو عنه غير حميد بن هلال البغدادي وحدث
 الاغر المزي انه ليغان علي لم يرو عنه غير ابي بردة في اشياء كثيرة
 عندهما في كتابهما على هذا النحو وذلك دال على مصيرهما الى الر اوى
 قد خرج عن كونه بمحمول لا مردود ابروابة واجد عنه وقد قدمت هذا
 في النوع الثالث والعشرين ثم بلغني عن علي بن عبد البر الاندلسي وحاده
 قال كل من لم يرو عنه الا رجل واحد فهو عندكم مجهول الان كون رجلا
 مشهورا في غير محل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالهدوء وعمر بن معمر
 كرت النجدة ه واعلم انه فريد جل في بعض من ذكرنا تفردوا وواحد
 خلاف في تفرد ه ومثل ذلك فدامه بن عبد الله ذكر ابن عبد البر انه روى عنه
 ايضا حميد بن كلاب والله اعلم ه ومثل هذا النوع في التابعين ابو العشر
 الباري لم يرو عنه فيما يعلم غير حماد بن سلمة ه ومثل الحاكم لهذا النوع
 في التابعين محمد بن سفيان الثوري وذكر انه لم يرو عنه غير الثوري فيما يعلم

ابن خنيس

قَالَ وَكَذَلِكَ نَفَرَدَ الزُّهْرِيُّ عَزِيزُ بْنُ زَيْدٍ وَعَشْرُونَ رَجُلًا مِنَ النَّابِغِينَ لَمْ يَرَوْهُمْ قَبْلَهُ
وَكَذَلِكَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ نَفَرَدَ عَرَجَ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّابِغِينَ وَكَذَلِكَ حُجَيُّ بْنُ شُعَيْبٍ
الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ وَهَشَامُ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ وَتَمَّى الْحَاكِمُ مِنْهُمْ
فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي مِرْ نَفَرَدَ عَنْهُمْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْدِيكَ
الرَّحْمَنِ بْنِ فَرْوُخٍ وَفِي مِرْ نَفَرَدَ عَنْهُمْ الزُّهْرِيُّ عَمْرُو بْنُ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ وَسَنَانُ
بَنِي سِنَانِ الدَّوْلِيِّ وَفِي مِرْ نَفَرَدَ عَنْهُمْ حُجَيُّ بْنُ أَيْمَنَ الْأَنْصَارِيِّ هـ
وَمَثَلُ فِي أَتْبَاعِ النَّابِغِينَ بِالْمُسَوِّزِينَ فِلَاعَةُ الْفَرَطِيِّ وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْ
عَنْهُ غَيْرُ مَا لِي وَكَذَلِكَ نَفَرَدَ مَا لِي عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَسَنٍ مِنْ شَيْخِ الْمَدِينَةِ
قُلْتُ وَاحْشَى أَنْ كُنْتُ فِي نَزْوِي لِي بَعْضُ مَنْ ذَكَرَهُ بِالْمَنْزِلَةِ الْحِجَلَةِ
فِيهَا مَعْنَدُ عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ وَالشُّوْخُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ

النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالْأَنْبَعُ مَعْرِفَةُ

بأسماء مختلفة أو نعت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت
جماعة منفردة هـ هذا من عووض الحاجة إليه وفيه إظهار
تدليس المدلسين فإن أكثر ذلك إنما شام من تدليسهم وقد صنف عبد الله
ابن سعيد إياها في المصنف وغيره وذلك هـ مثله محمد بن السائب الكلبي
صاحب التفسير هو أبو نصر الذي روى عنه محمد بن اسحق بن سائر حديث

عنه
 ثم يروي عن أبيه وهو حماد بن السائب الذي روى أبو أسامة
 حديث ذكاة كل نسك دباغه وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية الجوفي
 الثقفين يروي عن مؤههما أنه أبو سعيد الحارثي ومثله أيضا سالم الراوي
 عن أبي هريرة وأبو سعيد الحارثي وعائشة رضي الله عنهم هو سالم أبو عبد الله الذي
 وهو سالم مؤلف مالك بن أنس وابن الجباز النخعي وهو سالم مؤلف شاذان بن
 الهادي النخعي وهو في بعض الروايات يسمى بسالم مؤلف النخعي وفي بعضها
 بسالم مؤلف المهرزي وهو في بعضها سالم سبلان وفي بعضها أبو عبد الله مؤلف
 شاذان بن الهادي وفي بعضها سالم أبو عبد الله البوسني وفي بعضها سالم مؤلف دوير
 ذكر ذلك كله عبد الغني بن سعيد قلت والخطيب حافظ يروي في
 كتابه عن أبي القاسم الأزهري وعن عبد الله بن أبي الفتح الفارسي وعن عبد الله
 ابن أحمد بن عثمان الصيري والجميع شخص واحد من مشايخه وكذلك يروي عن
 الحسين بن محمد الجلاب وعن الحسن بن علي طائيب وعنه محمد الجلاب والجميع
 عبارة عن واحد يروي أيضا عن أبي القاسم الشوخي وعن علي بن الحسين عن أبي القاسم
 أبي القاسم عن الحسن الشوخي وعن علي بن علي الميبدل والجميع شخص واحد
 وله من ذلك الكثير والله أعلم

النَّوْعُ النَّاسِعُ وَالْأَنْعَامُ مَعْرِفَةُ

المقررات لا يحاد من أسماء الصحابة وزواة الحديث والعلماء والفائهم وكما
 هذا نوع مملح من موجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعا مفرقا
 في آخر ابوابها وأفراد أيضا بالتصنيف وكتاب أحمد بن محمد بن هرون البغدادي
 البغدادي المسمى بالاسماء المقررة من أشهر كتاب في ذلك وجهه في
 كثير منه اعتراض وأسند ذلك من غير واحد من الحفاظ منهم أبو عبد الله بن بكر
 فمن ذلك ما وقع في كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها الجاد وهي مثار ومثالك
 وأكثر من ذلك وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزم منه ما يوجد ذلك
 في غير أسماء الصحابة والعلماء وزواة الحديث ومن ذلك أفراد ذكرها
 اعترض عليه فيها بأنها القاب لا اسامي ومنها الأجل الكري إنما هو
 لقب الخلة كانت به وأيمه يحيى وكثير ومنها مغربي بن سنان
 أيمه عمر ومغربي لقب ومع ذلك فلم مغربي غيره وليس يرد هذا
 على ما نرجح به هذا النوع والحق أن هذا قد يصعب الحكم فيه وإحكام فيه
 على خطن من الخطاء والانتفاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانشاز
 من أمثلة ذلك المستفادة أحمد بن عجمان الهمداني بإجم صحابي ذكره
 ابن نويس وعجمان كنا نعرفه بالشديد على وزن عليان وجده بخط
 ابن الفرات وهو وجه عجمان بالتخفيف على وزن شين أو سطر عجمو
 البجلي نابعي ه نديم بن ميمح الكلاعي عن نبيع بن غابر الكلاعي ويقال

3
 ضعيف بن سنان مصري ضعيف
 وصفه اللوح بقدره عن
 أبو عبد الله المؤلف

قول ابن نويس وأبو سعيد
 بن أحمد بن نويس بن عبد الله
 صاحب تاريخ الصيرين

فيه يندفع بالباء وصوابه بالناء المشاة من فوق جيب بن الحارث صحابي
 بإجم وبالباء الموحدة المكنية ه جيلان بن فروة بإجم المكنية أبو
 الجدا اخباري نابعي ه الجين بن ثابت بإجم مصغر ه أبو الغيث قيل
 أنه يحيى المعروف والأصح أنه غيره ه زين بن جبير النابغي الكبير ه سعيد
 ابن الجين انفرد في اسمه وأسم أبيه ه سندر الخبي مؤلف نيل الجداي
 له حجة ه شكل بن محمد الصكاي بن جحيز ه شعوف بن بداود نخانة
 بالشين المنقوطة والعين المهملة ويقال بالغين المحممة قال أبو سعيد بن
 يونس وهو عندي أصح إحد الصحابة الفضلاء ه صدي بن عجلان أبو أمامة
 الصكاي ه مناصح بن الأعصر الصكاي ومرفا في صناعي فقد أخطأ
 ضريب بن نفي بن شمين الصغير فيها كلها أبو التليل القيسي البصري
 روى عن معادة العبدية وغيرها ونفي أبو بالنوز والقاف وقيل
 بالقاف وقيل بالقاف واللام نفي ه عزوان بن زيد الفاشي بعين غير
 محممة عبد صالح نابعي ه صلبة بن خنبل فتح اللام صحابي ه يحيى بن
 لبلا الأسدي الصكاي باللام فيما والاول مشدد مصغر على وزن النابغي
 مخفف مكين على وزن عصافا علمه فإنه يغلط فيه ه مشتم بن الربان
 رأى أساه نيشه أخير صكاي ه نوف البكائي نابعي من بكال بن من
 جمين بكسر الباء وتخفيف الكاف وغلب على السنة أهل الحديث فيه

حاشية
 ويقال إن الاسم هذا الحافظ بن سنان
 بن جحيز وهو القليل

حاشية
 قول ابن نويس وأبو سعيد
 بن أحمد بن نويس بن عبد الله
 صاحب تاريخ الصيرين